



بحث

التنمية وبناء السلام في لبنان

أ. بوليت ج. حزوري

 PEACE
BUILDING
ACADEMY











التنمية وبناء السلام في لبنان





بَحْث:

التنمية وبناء السلام في لبنان

أ.بوليت ج. حزوري

تعريب: دليلة سعادة

تنسيق فني: زياد حمادة

إشراف: صونيا نكد

بدعم من :



Mennonite
Central
Committee



Développement et Paix
Development and Peace

بيروت 2011

جميع الحقوق محفوظة لأكاديمية بناء السلام

جسر الباشا، برج الصليبي، الطابق السابع

ص.ب 166492 بيروت - لبنان

info@peacebuildingacademy.org

www.peacebuildingacademy.org





| | |
|----|--|
| | - خطة البحث |
| ٨ | مقدمة عامة |
| ١١ | فصل أول: نهاية النزاع وتثبيت مشروع السلام |
| ١٤ | - مبحث أول: أنواع النزاع واسبابه |
| ١٤ | - فقرة أولى: النزاعات الدولية المسلحة |
| ١٤ | - فقرة ثانية: النزاعات المسلحة غير الدولية |
| ١٧ | - مبحث ثان: السلم أساس التنمية |
| ١٧ | - فقرة أولى: التنمية كحق إنساني أساسي |
| ١٨ | - فقرة ثانية: أبعاد التنمية ومدلولاتها |
| ٢٠ | - مبحث ثالث: بناء السلام ومقوماته |
| ٢٠ | - فقرة أولى: بين صنع السلام وبنائه |
| ٢٢ | - فقرة ثانية: مقومات بناء السلام |
| ٢٧ | خلاصة الفصل الأول |
| ٢٩ | فصل ثانٍ؛ علاقة التنمية ببناء السلام بين التأثير والتفاعل؛ دراسة تطبيقية عن الواقع اللبناني |
| ٣٢ | - مبحث أول: لبنان وواقع الأزمات المتجددة |
| ٣٢ | - فقرة أولى: نهاية الحرب الأهلية بين حدود التنمية السياسية وأثرها على مشروع بناء السلام |
| ٣٦ | - فقرة ثانية: الأزمات الأمنية المتجددة وإنعكاسها على بناء سلام ما بعد الحرب |
| ٣٩ | - مبحث ثان: التنمية الاقتصادية والإجتماعية في لبنان، بين الإنجازات والتحديات وإنعكاسها على عملية بناء السلام |
| ٣٩ | - فقرة أولى: العلاقة ما بين الإدارة السياسية وتحقيق النمو وتعزيز التنمية الاقتصادية |
| ٤٤ | - فقرة ثانية: إنعكاس الواقع الاقتصادي على مسار التنمية الإجتماعية |
| ٤٥ | - مبحث ثالث: دور المنظمات غير الحكومية في التنمية وبناء السلام، بين الفاعلية والمحدودية |
| ٤٩ | خلاصة الفصل الثاني |
| ٥١ | خلاصة عامة |
| ٥٣ | المراجع |





مقدمة عامة

شغلت مشكلة الحرب والسلام الفكر البشري مع بداية مغامراته ومنذ معاشته للأشكال الأولى من التصادم والتقاتل التي عرفتها البشرية. ويمكن سبب هذا الإنشغال في أن هذه الحالة الاجتماعية هي ظاهرة عامة ملتصقة بالنشاط البشري وسمة بارزة دائمة الحضور في الحياة السياسية للدول والشعوب، وتمثل في الوقت الراهن تحدياً حقيقياً ومعضلة كبرى تثير مشكلاً فلسفياً له علاقة بالحياة والموت، وتهتم به الإستراتيجية والإيتيقا والتحليل النفسي وعلم المستقبليات وعلم الإقتصاد وعلم الحرب ¹. Polémologie

هذه العلاقة الجدلية بين الحرب والسلام كانت المنطلق الرئيسي لتطور البشرية وبالتالي المجتمعات. فجزور الحرب تكمن في أعماق السلام، كما أن بوادر السلام يمكن أن تنطلق من صميم الحرب. ولما كانت الحرب والنزاع بمختلف أشكالهما سمة من سمات الحياة الإنسانية، ووسيلة من وسائل تعديل النظام الاجتماعي والإقتصادي والسياسي، وأداة لتحقيق توازن القوى بين ما نريد وما يمكن أن نحصل عليه، اختلفت الآراء والتوجهات في تعريف مفهوم السلام، كما اختلفت في توضيح ورصد أسباب إحلاله وكذلك انهياره، وهو كأي مفهوم آخر تعددت تعريفاته تبعاً لتعدد استخداماته وأغراضه؛ لكن يبقى السلام من وجهة النظر السياسية والعسكرية يعني في أبسط معانيه "غياب الحرب".

وتأتي الإسهامات الفكرية للفيلسوف الألماني إيمانويل كانط وتصوراته حول بناء سلام عالمي في كتابه «مشروع السلام الدائم» لتؤكد فكرة أن السلام هو حق إنساني أساسي وهدف كوني ينبغي الوصول إلى تحقيقه لكونه قمة الغائية السياسية والقانونية². غير أنه نتيجة التقدم السريع الذي شهده عالم أخذ في التبدل في ظل تطور الثورة العلمية والتكنولوجية مع نهاية القرن العشرين، أصبح من الصعب تحقيق حيادية ظاهرة بذاتها عن الظواهر الأخرى، إذ لم يعد مفهوم السلام يدل فقط على عدم وجود الحرب، بل أصبحت للسلام أبعاد عديدة ترتبط بها إشكاليات كثيرة لم تعد تقتصر على المدلول السياسي والعسكري فحسب، بل امتدت لتشمل أيضاً المدلول الاجتماعي والثقافي والإقتصادي والبيئي.

فمع نهاية الحرب الباردة وسقوط نظام الثنائية القطبية بانتهاء الاتحاد السوفياتي، برزت أشكال جديدة من النزاعات ساهمت في تطوير مفهوم السلام بحيث لم يعد يقتصر على مجموعة من الاستراتيجيات والآليات اللاحقة للنزاع والحرب، أي تهدئة الأوضاع وحل النزاعات ووقف الحروب، بل أصبح مفهوم السلام يحمل معنى استباقياً متضمناً معالجة أسباب الحرب وأثارها لمنع قيامها من جديد.

هذا ما أشار إليه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الصادر في العام 2005، بحيث أكد على أن عدداً لا يستهان به من البلدان الخارجة من الحرب تنزلق مجدداً إلى أتون العنف في غضون خمس سنوات. لذلك فإن بناء السلام بعد نهاية النزاع يعتبر شكلاً بالغ الأهمية من أشكال الوقاية لكنه مع ذلك غير كاف، بحيث يعتبر منع إندلاع الحروب ومعالجة أسبابها هدفاً أساسياً وأولياً. وضمن إطار الإستراتيجيات الأكثر فاعلية واستدامة في السعي إلى بناء السلام وتخفيف أثر النزاع وإستباقاً لعدم إندلاعه مجدداً، توفر «التنمية» الأساس المتين

1 - غاستون بوتول : ظاهرة الحرب . ترجمة إيلي نصار. دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان . الطبعة الأولى





للمتمكين الاجتماعي والإقتصادي والسياسي بهدف القضاء على مصادر النزاع من خلال دعم الإستقرار الذي يسهل بدوره تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة عبر تعزيز مبادئ الحكم الرشيد في البلدان التي تعاني من النزاعات والأزمات وبخاصة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بإعتباره النهج الفعّال لتحقيق التنمية وشرطاً أساسياً لتمكين الدولة وبناء السلام المستدام.

وبدوره عاش لبنان منذ أكثر من عقدين حرباً أهلية أدت إلى انهيار كامل لكل مجالات الحياة، صاحبها عدة اجتياحات إسرائيلية للأراضي اللبنانية في فترات متقطعة انتهت باحتلال إسرائيل للجنوب اللبناني حتى العام 2000. ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا لا يزال لبنان يشهد الكثير من النزاعات والإضطرابات التي تراوحت أسبابها ما بين سياسية وأمنية وإجتماعية وإقتصادية، تسهم في إضعاف إستقراره وزعزعة أسس العيش السلمي بين كل أطرافه وتفرض عليه مواجهة تحديات تنموية شاملة لكل القطاعات، وتجعله عرضة لتهديد متواصل من إمكانية العودة إلى مراحل الحرب وويلاتها.

وعليه، لما كانت عملية بناء السلام تأتي بعد مرحلة الإنتهاء من النزاع وتفرض أولاً معالجة أسبابه، كيف تؤثر التنمية ببناء السلام، وكيف تنعكس تحدياتها وإصلاحاتها على استكمال مشروع بناء السلام وتشبيته؟ هذه هي الإشكالية الأساسية التي سنعمل على معالجتها في هذه الدراسة التي حملت عنوان: «التنمية وبناء السلام».

وتتعلق هذه الدراسة من ركائز علمية أساسية، كونها تسلط الضوء على قضايا حيوية ترتبط بمستقبل الإنسان وأمنه وازدهاره، وتشمل دراسة «التنمية» بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، وانعكاساتها على مشروع بناء السلام الذي يشمل بدوره إتخاذ إجراءات متكاملة ومنسقة تهدف إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، وإرساء الأساس لسلام دائم. وعليه، لما كانت التنمية تعالج هذه الأسباب، فإنها تشكل صمام الأمان لعملية بناء السلام من جهة، كما أنها من جهة أخرى قد تفوّضها وتعتبر من أهم معوقات بناء سلام ما بعد النزاع، خاصة إذا لم يتم احتواء التحديات المتنوعة التي تواجه الإصلاحات التنموية والتي يزرخ بها عالم أخذ بالتغيير السريع.

من هذا المنطلق تفرض هذه الدراسة عرض العوامل والوقائع واللاعبين الفاعلين والمساهمين في عملية التنمية وتعزيز بناء السلام (The factors and the actors)، وبخاصة دور المنظمات غير الحكومية على اعتبار أنها تشكل أحد أبرز دعائم المجتمع المدني، والمتخصصة في تحقيق التنمية وتعزيز بناء السلام بعد نهاية مرحلة النزاع المسلح.

وتأتي دراسة الواقع اللبناني كجزء من الأهمية العملية لهذه الدراسة لتسلط الضوء على أبرز الإصلاحات التنموية التي شهدتها الساحة اللبنانية بعد نهاية الحرب الأهلية وانسحاب الجيش الإسرائيلي من جزء كبير من أراضيه، إلى جانب التحديات التي تقف عائقاً أمام تثبيت مشروع بناء السلام المستدام في بلد لا يزال يعيش أبعاد نزاعات لامتناهية على المستوى الداخلي أو الخارجي، جعلت ثقة المواطن اللبناني بنظامه غير متكافئة وعرضة للتهديد المستمر بإمكانية إفساد الشراكة بين كل شرائح الوطن الواحد.







الفصل الأول: نهاية النزاع وتثبيت مشروع السلام







لطالما كان للحروب سواء أكانت دولية أو أهلية، منطقتها الخاص وتسلسل أحداثها وأطرافها المحددة تحديداً واضحاً. غير أن تصاعد نذر الحرب في أعقاب نزاع معين وتحوله إلى أعمال قتالية شاملة، غالباً ما ينتهي بوقف العمليات العسكرية أو إيجاد تسوية عبر التفاوض، تفرضها مرحلة دقيقة هي «مرحلة ما بعد النزاع». غير أن هذه المرحلة لا تعني بالضرورة الوصول المباشر إلى الحل النهائي، فوقف العمليات العسكرية وتعزيز أنشطة الحد من التسلح وتنظيم العمليات الانتخابية - على أهميتها - لا تضمن بالضرورة تحقيق سلامة الأفراد والمجتمعات وحمايتها من إمكانية تجدد الحرب والنزاع المسلح.³

بمعنى آخر، إن مرحلة ما بعد النزاع ووقف العمليات العسكرية وغياب أعمال العنف المباشرة لا تعني الوصول إلى إحقاق السلام الإيجابي الذي يشكل نموذجاً للتعايش على أساس احترام حقوق الإنسان وتسوية الخلافات وإحقاق العدالة السياسية والاجتماعية والإقتصادية، والذي يؤسس بدوره لبناء سلام دائم وشامل. بل تبقى هذه المرحلة مهددة بإمكانية تجدد أعمال العنف خاصة إذا لم تتحدد أدوار واضحة للأطراف الوطنية والدولية في تنفيذ الأهداف الإنمائية الرامية إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء اندلاع النزاع وتعزيز قدرة الدولة القومية من جهة، ودعم الجهود الهادفة إلى بناء السلام للحوّل دون الإنزلاق إلى أتون النزاع مجدداً من جهة أخرى، خاصة في دول هشّة لا تزال متأثرة بما خلفته النزاعات من دمار وخسائر إنسانية ومادية.⁴

ونعني «بالدول الهشّة»، تلك البلدان التي تواجه تحديات إنمائية حادة بشكل خاص مثل ضعف القدرات المؤسسية وسوء نظام إدارة الحكم، وعدم استقرار الأوضاع السياسية والإقتصادية والاجتماعية، والتي تعاني في أغلب الأحيان من آثار التركة التي خلفتها النزاعات المسلحة في الماضي، وتبقى عرضة لأزمات قد تساهم في حال تراكمت في اندلاع الحروب فيها مجدداً، فضلاً عن كونها تشكل تهديداً ليس فقط لأمن الدول المجاورة بل للسلام والأمن الدوليين.⁵

وبناءً عليه، كيف يمكن للتنمية أن تساهم في تعزيز مشروع بناء السلام وخلق مجتمع أكثر استقراراً في ظل دول إنهارت فيها كل مقومات النظام وعناصره نتيجة ما أورثه النزاع من تخلف ودمار؟ تفرض هذه الإشكالية دراسة أنواع النزاعات المسلحة وأسبابها وكيفية تغيير أنماطها مع بداية القرن الحادي والعشرين وبروز تحديات جديدة على الساحة الدولية. كما تتناول دراسة مفهوم التنمية وتكريسه كحق من حقوق الإنسان، وأهمية تهيئة الظروف السلمية لإطلاق المشاريع التنموية ذات الأبعاد الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، إلى جانب دراسة أهمية مفهوم «بناء السلام» كرادع أساسي يحول دون العودة إلى اندلاع النزاع مجدداً، ومقوماته السياسية والقانونية والعملية.

Geneva Declaration: Global Burden of Armed Violence. Published by the Geneva declaration secretariat, Switzerland - Geneva2008. page 49

Charles Webel and Johan Galtung : Handbook of peace and conflict studies . Routledge - 2007. Page 11

Seth D. Kaplan: Fixing fragile states - a new paradigm for development. Praeger 2008 - page 2





مبحث أول، أنواع النزاعات وأسبابها

للنزاعات المسلحة تاريخ يعود إلى نشأة البشرية نفسها، وهي تكمن في عملية التفاعل بين الأطراف مما يشكل بدوره معياراً أساسياً لتصنيفها. وبناءً على ذلك ميّز القانون الدولي الإنساني - الذي يعرف أيضاً بقانون الحرب أو قانون النزاعات المسلحة - بين نوعين أساسيين من النزاعات سواء على المستوى الدولي أو الداخلي. كما نظم هذا القانون الأسس اللازمة التي تضبط سير العمليات العسكرية بهدف تأمين حياة المدنيين وتجنّبهم ويلات الحرب، لكنه لم يتناول الأسباب الكامنة وراء اندلاع النزاع سواء أكان يأخذ طابعاً دولياً أو داخلياً.⁶

ولعل دراسة أنواع النزاعات المسلحة والأسباب التي تدفع إلى إندلاعها من شأنها أن تساعد على تحديد طرق معالجتها تمهيداً لبناء السلام العادل شرط ألا يكون مفروضاً من الخارج بل منسجماً مع الثقافة الوطنية ومتجاوباً مع طموحات المواطنين.

- فقرة أولى، النزاعات الدولية المسلحة

النزاعات الدولية المسلحة هي تعبير عن خلاف حاد ينشأ بين دولتين أو أكثر حول مسألة قانونية أو إجراء معين تتخذه إحدى الدول ويشير تعارضاً مع مصالح الأطراف المتنازعة، ويصل إلى مرحلة المواجهة العسكرية المسلحة التي قد تؤدي إلى تعديل رئيسي في الأوضاع الراهنة.⁷

ولما كان الهدف الأساسي من اندلاع النزاعات الدولية المسلحة هو تحييد أو تصفية أو إلحاق الضرر بالدولة الخصم، فإن أسباب اندلاع هذا النوع من النزاعات غالباً ما تكون من أجل الإستيلاء على المواقع الجيوستراتيجية أو السيطرة على الموارد الطبيعية (النفط، المياه وغيرها من الموارد الطبيعية ذات الأبعاد الاقتصادية والتي تدفع الدول للبحث عن كسب المزيد من النفوذ والتوسع داخل أراضي الدول الأخرى).

غير أن هذا النوع من النزاعات المسلحة يشير إلى وجود أزمة حقيقية تدل على عدم توازن يحتاج إلى تغيير من أجل الوصول إلى خلق توازن جديد، وقد تكون ناتجة عن تناقض دبلوماسي أو إعتداء على حدود دولة ذات سيادة، أو التعدي على المصالح الوطنية لدولة ما، أو عدم احترام القوانين الدولية (التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان ضد الأنظمة الاستبدادية)، أو التحرك بدافع اتفاق التعاون المتبادل بين دولتين، أو قمع أقلية اثنية أو دينية تساهم في تهديد الأمن القومي لدولة أخرى (التدخل العسكري التركي ضد الأكراد في شمال العراق).

- فقرة ثانية، النزاعات المسلحة غير الدولية

لعل أكثر النزاعات المسلحة انتشاراً اليوم تتميز بطابع غير دولي وقد تشمل العمليات العسكرية بين القوات المسلحة الحكومية وجماعات مسلحة منظمة من غير الدول، أو النزاعات التي تدور بين أفراد تلك الجماعات نفسها. ويعد هذا النوع من النزاعات على انهيار أو خلل في النظام الاجتماعي والسياسي القائم داخل حدود الدولة الواحدة، كما يعبر عن وجود مصالح متناقضة بين المجموعات المختلفة التي ينتمي إليها

6 - فريتس كالهوهوف و ليزابيت تسفنلد: ضوابط تحكم خوض الحرب - مدخل للقانون الدولي الإنساني. ترجمة أحمد عبد العليم. صادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر. الطبعة الأولى. حزيران 2004. صفحة 17.

7 - Mario Bettati : Droit humanitaire. Editions du Seuil , mars 2000. Page 37 - 7





أفراد البلد الواحد، والتعبير عن مواقفها بعدائية وعنيفة.⁸ وتكمن جذور النزاعات المسلحة غير الدولية وأسبابها بشكل مباشر في مبدأ «عدم المساواة» سواء على المستوى السياسي، أو الإقتصادي، أو الإجتماعي.

فعلى المستوى السياسي، تشكل قضية عدم احترام حقوق الإنسان في ظل أنظمة حكم إستبدادية جوهر دراسة أسباب النزاعات محلياً وعالمياً. وقد أثبتت التجارب التاريخية أن التسلط والإستبداد لا يمكن أن ينتج عنهما سوى التهميش والحرمان، مما يغذي الصراعات والنزاعات ويهدد بالتالي وحدة الدولة إلى جانب السلم والأمن الدوليين.

ولعل التأمّل مضمون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يجعل من إحترامه أمراً ملزماً. فالفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة تجعل من احترام حقوق الإنسان مقصداً من مقاصدها الأساسية. ولما كانت كل دولة ملزمة باحترام نصوص الميثاق، إلزاماً ينبثق عن واقعة دخولها في المنظومة العالمية، فإنها ملزمة بحكم ذلك أن تحترم حقوق الإنسان الأساسية وحرياته دونما تمييز.⁹

وعليه ترتبط مسألة احترام حقوق الإنسان بالديمقراطية إرتباطاً وثيقاً، هذا ما يؤكد تقرير التنمية في العالم الصادر في العام 2011 عن البنك الدولي إذ يشير إلى أن البلدان التي تشهد إنتهكات صارخة لحقوق الإنسان تتعرض أكثر من غيرها لأعمال العنف مقارنة بالدول ذات السجل الراسخ في هذا المجال. فالإرهاب السياسي الذي تمارسه الأنظمة غير الديمقراطية بحق شعبيها أو بحق الأقليات العرقية أو الدينية أو الإثنية، كالإعتقالات التعسفية للناشطين الحقوقيين أو المعارضين السياسيين إلى جانب التعذيب وزيادة حالات الإختفاء القسري وتطبيق حكم الإعدام خارج الإطار القضائي، تنجم عنه زيادة تتجاوز نسبتها 43 في المائة من مخاطر نشوب حروب أهلية خلال السنوات الخمس التالية.¹⁰

وتشهد العديد من الدول حروباً داخلية سببها الصراع على السلطة، حيث تتشكل الميليشيات على المستوى المحلي وتقاتل في ما بينها بغية السيطرة على السلطة أو الموارد وتحقيق المصالح والأطماع الذاتية. وغالباً ما تأخذ هذه الميليشيات من العمل الإرهابي والعنف الطائفي سبيلاً وحيداً لها لتحقيق أهدافها، مستغلة ضعف سيطرة الدولة أو إنعدامها وضعف الإقتصاد الرسمي ومحدوديته.¹¹

وتبعاً لذلك، فإن للنزاعات المسلحة غير الدولية أيضاً مقاييس وأسباب إقتصادية لا تنفصل عن الأسباب السياسية؛ إذ يؤكد التقرير على أن عدم فعالية نظام الحكم وسيادة حكم القانون من شأنهما أن يعززا من تفشي الفساد في كل الإدارات الرسمية، ويزيد بالتالي من نهب الأموال العامة وزيادة الفجوة بين فئات المجتمع وتعميق مشكلة الفقر وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل خاصة عند فئة الشباب، حيث أكدت الإحصاءات أن البطالة عند هذه الفئة العمرية تعد من أهم الأسباب التي تحوّل الشباب إلى متمردين وثوار أو أعضاء في

Mario Bettati : Droit humanitaire. Ibid. Page 38 - 39 - 8

9 - محمد السعيد الدقاق: التنظيم الدولي . الدار الجامعية للنشر . القاهرة - مصر . الطبعة الأولى 1990 . ص 411

The world Bank For reconstruction and development : World development report 2001. - 10

Conflict , Security , and development., Washington , DC.2011. page 77

Terrorism knowledge base , Memorial Institute for the prevention of Terrorism (MIPT) - 11

<http://www.tkb.org>





الميليشيات¹². وعندما يضاف الفقر إلى انعدام المساواة في الحقوق، تتفاقم المظالم التي تذكّي نيران العنف وتؤدي بالتالي إلى اندلاع النزاع المسلح.

وبدورها تغذي العلاقة ما بين الفقر وتردي الأوضاع الصحية والتدهور البيئي النزاعات في دورة مهلكة. فتواصل زيادة معدلات الأمراض من قبيل الملاريا وفيرس نقص المناعة البشرية وغيرها من الأمراض المعدية والخطيرة، يؤدي إلى إزهاق العديد من الأرواح وزيادة نسبة الفقر. كما أن تدهور الأوضاع الصحية والفقر يرتبطان بدورهما بتدهور البيئة، إذ يساعد تغيير المناخ على تفاقم حدوث الأمراض المعدية، فضلاً عن أن الإجهاد البيئي الناجم عن ارتفاع عدد السكان والنقص في الموارد الطبيعية ونضوب بعضها، يمكن أن يسهم في العنف المدني أيضاً.

لذلك تعتبر الشواغل البيئية عوامل أساسية في استراتيجيات الأمن والسلام. فالممارسات غير السلمية المستخدمة في استخراج الموارد الطبيعية تركت مناطق واسعة جرداء وملوثة، كما جعلت من العلاقة ما بين الفقر والتدهور البيئي علاقة إرتباط وثيق، بحيث يؤدي إلى تآكل قاعدة الموارد الطبيعية التي تعيش عليها الدول وإلى الإلتفاف من فرص نموها في المستقبل، ما يؤدي بالتالي إلى تدهور الأوضاع الأمنية واندلاع أعمال العنف.¹³

كما ينبغي إيلاء أهمية للمشاكل ذات الأثر العالمي والتي تنعكس سلباً على الأوضاع الداخلية وتشكل سبباً إضافياً لاندلاع النزاعات المسلحة. لذلك لا يمكن أن نغفل عن تداعيات الأزمة الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتي أدت إلى اندلاع انتفاضات الجوع في العديد من الدول، وما تثيره من قلق المنظمات الدولية التي بدأت تستعد تحسباً لتفاقم الأوضاع وخوفاً من انفجار أعمال العنف واندلاع النزاعات. إذ تفرض الأزمة الغذائية وارتفاع أسعار المواد النفطية، باعتبارها أحد جوانب الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، تقويض الإنفاق على الإحتياجات الإنسانية الأساسية كالصحة والتعليم. وإذا كان الجميع يعاني من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، فإن تأثير ذلك على العائلات الفقيرة وعلى الدول الهشة يكون مضاعفاً؛ هذا ما أكدته البنك الدولي الذي دق ناقوس الخطر مؤكداً على أن أزمة الغذاء العالمية تشكل اليوم الأزمة الإنسانية الأولى، ولعل تداعياتها وانعكاساتها ستكون سلبية على مستوى الاستقرار المحلي والعالمي، مشيراً إلى أن أكثر من 33 دولة في العالم مهددة بانفجار النزاع فيها بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية.¹⁴

يتبين مما سبق أن للنزاعات، سواء أكانت دولية أم داخلية، أسباباً عديدة يكفي الإشارة إليها لضمان تجنب حدوثها في المستقبل إذا توفرت النية السياسية لحلها. وفي جو تنامي العنف وتنوع الجهات المسلحة والفاعلة في العديد من مناطق التوتر في العالم تزداد الحاجة الملحة إلى جهود دولية ومحلية للتصدي لأعمق أسباب النزاع والتي لا تتخطى مجملها التدهور الاقتصادي والجور الإجتماعي والتفهم السياسي، فضلاً عن إعادة بناء المؤسسات والهيكلية الأساسية للدول التي مزقتها الحروب والنزاعات الأهلية وبناء الثقة والمنفعة المتبادلة

The World Bank For reconstruction and development: World development report 2001. - 12
.Conflict, Security, and development. Ibid. page8

13 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP: محاربة تغير المناخ - التضامن الإنساني في عالم منقسم. الأمم المتحدة، نيويورك 2007 صفحة 21.

Worldbank : Global Food and Fuel Crisis Will Increase Malnourished by 44 Million .- 14
.http://web.worldbank.org





القائمة على السلام بالنسبة إلى الدول التي نشبت في ما بينها الحروب. وعلى هذا الأساس تبرز التنمية بأبعادها المتنوعة كحاجة أساسية لتحقيق التطور المنشود تمهيداً لدعم الاستقرار وبناء السلام الدائم.

مبحث ثانٍ، السلام أساس التنمية

مما لا شك فيه أن النزاعات المسلحة، سواء أكانت دولية أم غير دولية، تعدّ من العوائق الكبرى التي تحول دون تحقيق أي تقدم وتطور تنموي تطمح إليه الدولة. فالتنمية تحتاج إلى ظروف آمنة وسلمية للنهوض بالدولة الخارجة من النزاع. وقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة ما بين التنمية والسلام، ففي حين يرى البعض أن السلام هو أساس التنمية، يشدد البعض الآخر على أن التنمية تأتي مكتملة لمشروع بناء السلام.¹⁵

وبناءً على ذلك، لا يمكن للتنمية أن تتحقق بسهولة في المجتمعات التي تحتل فيها الشواغل العسكرية مركز الصدارة. فالمجتمعات التي تخصص جزءاً كبيراً من جهدها الإقتصادي للإنتاج العسكري تقلل بالضرورة من فرص شعوبها في التنمية. فغياب السلام غالباً ما يدفع المجتمعات إلى تخصيص نسبة من ميزانيتها للإنفاق العسكري أكبر من تلك التي تخصصها لاحتياجات التنمية في مجالات الصحة والتعليم، خاصة وأن الاستعداد للحرب يستهلك موارد ضخمة للغاية ويعيق تنمية المؤسسات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية. ورغم أن الأنشطة الإنمائية تعطي أفضل نتائجها في ظروف السلم، غير أن أهميتها تتخطى حدود التطور والتقدم الإجتماعي لتشكّل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان المترابطة وغير القابلة للتجزئة.

- فقرة أولى، التنمية كحق إنساني أساسي

تعرف التنمية على أنها عملية شاملة ومتكاملة تتضمن كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والإجتماعية المرتبطة بحياة المجتمع. وهي تختلف عن مفهوم النمو الذي يدلّ على الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي، في حين تتضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغييرات أساسية في النظام الإقتصادي والإجتماعي والسياسي. وعليه بات مفهوم التنمية غير مقتصر على زيادة إنتاج السلع أو مستويات الدخل وتوزيع الموارد فقط، بل يتناول مختلف أبعاد الحياة سواء أكانت إجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو إقتصادية أو بيئية. بعبارة أخرى، يكمن الفارق بين المفهومين في درجة التغيير الهيكلي في الإقتصاد. بمعنى أن التنمية تتضمن تحولاً هيكلياً في الإقتصاد يضم جوانب إجتماعية وسياسية إلى جانب العناصر الإقتصادية، وهي تعبير عن جهد قصدي توجهه الدولة عن طريق وضع برامج وخطط إستراتيجية تفصيلية كفيلة بالتحول المطلوب من دون أن تتخلى عن دورها الأساسي في هذه العملية، على عكس النمو الإقتصادي الذي لا يتحقق إلا بصورة عفوية وتلقائية.¹⁶

وقد ساهمت الأمم المتحدة في تأصيل العلاقة ما بين السلام والتنمية عبر تكريس الأخيرة كحق أساسي غير قابل للتصرف على قدم المساواة مع حقوق الإنسان ليشمل الظروف المادية التي تحدّ من إمكانات غالبية البشر

15 - الأمم المتحدة - مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا: العلاقة بين السلام والتنمية <http://www.un.org/org/html.nexus/osaa/africa/arabic>

16 - جمال حلاوة وعلي صالح: مدخل إلى علم التنمية. دار الشروق للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى 2009. صفحة -30





من المساهمة والانتفاع بثمار تنمية مجتمعاتها، وعبر تأكيدها على مبدأ أن السلم والأمن الدوليين يشكلان عنصرين أساسيين لإعمال الحق في التنمية.¹⁷

كما عمّقت الأمم المتحدة هذه العلاقة بين السلام والتنمية في تقاريرها السنوية، إنطلاقاً من تحديد الأسباب الجوهرية الكامنة وراء اندلاع أعمال العنف مشددة على أهمية إحقاق السلام لحماية الإنسان، إستجابة لظفرته في البحث عن الأمن وغريزته في طلب حفظ الذات وصون حقوقه التي تتعرض حتماً للإنتهاك في حالات العنف والنزاع المسلح، ولتحرير الموارد البشرية والمادية من الاستهلاك لصالح النزاع وتوجيهها لحل مشكلات المجتمع وتحقيق التنمية والتقدم وتطوير القدرة على الإبداع الحضاري والذي لا يتحقق على النحو الأمثل إلّا في ظل الأمن والسلم. وبدورها تضيف التنمية عوامل إيجابية على مشروع بناء السلام خلال مرحلة ما بعد النزاع من خلال ما تنطوي عليه من أبعاد تشمل مختلف المجالات التي تقوم على أساسها حياة الإنسان وإزدهاره.

- فقرة ثانية، أبعاد التنمية ومدلولاتها

تشترط البرامج والمشاريع التنموية ضرورة إجراء تغييرات رئيسية في النظم والمؤسسات الرسمية والأهلية التي يتكون منها المجتمع، تشمل أبعاداً متعددة تتراوح ما بين سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية، تتكامل وتترابط في ما بينها في إطار تفاعلي، خدمة لتطور الإنسان وتحقيق رفاهه، فهو يشكل وسيلة التنمية وغايتها.

1- وتتضمن الأبعاد السياسية للتنمية مؤسسة النظام السياسي ليصبح قادراً على التعامل مع مقتضيات التعبئة الإجتماعية والمشاركة السياسية عبر تحديث البنى الأساسية للدولة والمجتمع والتحول الديمقراطي. فالديمقراطية هي أحد الشروط المطلقة للتنمية، إذ توفر تمثيلاً حقيقياً لكل فئات المجتمع وضمن مشاركتهم في إتخاذ القرار عبر تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وتمكين المرأة والشباب في الحياة السياسية، وإمكانية التأثير في الإجراءات المزمع اتخاذها.¹⁸

كما تشمل الأبعاد السياسية للتنمية تدعيم الإستقرار السياسي من خلال تعزيز مبادئ الحكم الرشيد عبر اعتماد مبدأي المسؤولية السياسية والشفافية¹⁹، إلى جانب احترام سيادة القانون والتعددية الفكرية والسياسية والاجتماعية وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين وسن تشريعات وقوانين تحمي الحريات العامة وحقوق الأفراد ومصالحهم بغض النظر عن اختلاف انتماءاتهم.²⁰

17 - إعلان الحق في التنمية اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 41/128 المؤرخ في 4 كانون الأول/ديسمبر 1986 .

18- سمير أمين : الإقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين . الناشر دار الفرابي لبنان - بيروت . الطبعة الأولى 2002 . صفحة 65 .

19 - نغني بالمسؤولية السياسية إخضاع الحاكم والعناصر الأساسية في الحكومة للمراقبة القانونية وأحياناً للمساءلة والمحاسبة .

20 - Annik Osmont : les villes, la gouvernance, la démocratie locale : réflexions sur l'expertise. Extrait du livre «Démocratie et gouvernance mondiale - Quelles régulations pour le XXIe siècle» Editions UNESCO- Karthala, 2003. Page 176-181





وهذه الحقوق لا تعني مجرد الحق في الحصول على جزء معين منها وإنما هي مطالب لمجموعة من الترتيبات الاجتماعية والسياسية التي تكفل التمتع بهذه الحقوق. وعليه يصبح من واجب الحكومات أن تعتمد سياسات تهدف إلى وضع هذه الأسس موضع التنفيذ:²¹

- الإحترام: أي عدم إعاقة ممارسة الحقوق السياسية والمدنية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

- الحماية: أي ضمان عدم إقدام الآخرين على عرقلة إحقاق هذه الحقوق.

- الوفاء: ويشمل تعزيز الحقوق وتيسير ممارستها.

- عدم التمييز: الذي لا يستثني إحدى الفئات الإجتماعية وخصوصاً الأقليات سواء أكانت عرقية أو دينية أو إجتماعية أو لغوية، إلى جانب الأطراف المهمشة في المجتمع والذين يعانون من الإقصاء الإجتماعي والسياسي والإقتصادي وخاصة النساء والأطفال. فالإستقرار الإجتماعي والسياسي اللازم للنمو المنتج يتعزز بالظروف التي يستطيع فيها كل الناس التعبير عن إرادتهم بصورة تلقائية. وعليه فإن الدولة لا تستفيد من امتيازات السيادة فحسب، بل تقبل أيضاً بمسؤولياتها. فالسيادة التي تكرست مع معاهدة وستفاليا، لم تعد تعطي الدولة بنظامها السياسي سلطة مطلقة في استخدام أدوات العنف والقمع والإكراه، بل أصبحت تتضمن اليوم إلتزاماً من جانبها بحماية رفاة شعبها والوفاء بالتزاماتها إزاء المجتمع الدولي بشكل عام.²²

2- أما الأبعاد الإجتماعية للتنمية فتضمن بناء مجتمع عادل مستند إلى الرعاية الإجتماعية عبر تطوير التعليم وتحسينه وتوفير الإمكانات والتسهيلات التعليمية والثقافية لكافة قطاعات المجتمع، إلى جانب النهوض بالمستوى الصحي وتوفير الإمكانات الصحية اللازمة لسد إحتياجات السكان من الرعاية الصحية، وتنمية المجتمعات المحلية والصحة الوقائية، وتخفيض معدلات الوفيات عبر مكافحة الأمراض، والمحافظة على التراث الثقافي الوطني.²³

وتسهم التنمية بأبعادها الإجتماعية في تفعيل التنمية الإقتصادية من خلال تحسين نوعية الموارد البشرية، بالنظر لأهميتها المتزايدة كأحد عوامل الإنتاج. لذلك فإن القدرة على تلبية الحاجات الأساسية وتجنب التفاوت الإقتصادي الكبير يوفران شروط الإستقرار الإجتماعي والسياسي، ويشكلان مطلباً مسبقاً لتعزيز السلام.

3- وبناءً عليه تتضمن الأبعاد الإقتصادية للتنمية توفير السلع والخدمات الإنتاجية المطلوبة لإشباع حاجات كل فئات المجتمع، فضلاً عن تحسين معيشة المواطنين ومكافحة الفقر وتوفير فرص العمل وزيادة

21 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . الأمم المتحدة - نيويورك ، نيسان 2005 صفحة 16 .

Bertrand Baddie : un monde sans souveraineté- les états entre ruse et responsabilité. - 22 .Fayard .Paris 2002 Page 13

United Nations Economic and Social commission for Asia and the Pacific: Devel- - 23 opment Research and Policy Analysis Division , Social Impact of the Economic Crisis , Regional Meeting on Social Issues Arising from the East Asia Economic Crisis and Policy .Implication for the future, Bangkok 21-22 January 1999. Page 3





مستوى الدخل الفردي وتقليص الفوارق الإجتماعية والإقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد. فالفقر المدقع وعدم توفير فرص العمل يشكلان تهديداً بحد ذاتهما خاصة وأنهما يهيئان البيئات التي تزيد من احتمال ظهور أعمال العنف وانتشار الجريمة وتوسيع النزاع المسلح. لذلك فإن خفض معدلات الفقر يتطلب تنمية يكون فيها الحصول على منافع التقدم الإقتصادي متاحا على نطاق واسع ومتساوٍ وغير مركز بشكل مفرط في مناطق معينة أو قطاعات أو فئات معينة من السكان.

4- وإلى جانب الأبعاد الإقتصادية، تراعي التنمية الأبعاد البيئية في كل مراحلها لضمان المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث، وتوفير مياه الشرب الآمنة وحماية الثروة الطبيعية ومواردها من خطر النضوب والإستنزاف، فضلاً عن حماية الأرصدة السمكية من الإستغلال وضمان استدامتها. غير أن الصلة بين البيئة والتنمية تتضمن ما هو أكثر بكثير من الإستخدام السليم للموارد الطبيعية²⁴ إذ تأخذ التنمية بعين الإعتبار العلاقة بين الفقر والبيئة، وتعمل في هذه الحالة على إتخاذ التدابير اللازمة التي تتناول عملية تأمين إشباع حاجات الأجيال الحاضرة بدون الإنتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها. والسبيل في ذلك ليس فقط الإستخدام الحكيم للموارد الحالية والمحافظة عليها من مخاطر التلوث والتبديد والتخريب، ولكن الأخذ في الحسبان أيضاً حق الأجيال المقبلة من الإستفادة من الموارد الطبيعية من خلال العمل على تنمية قاعدة النظم الإيكولوجية الحالية وضمان استدامتها.²⁵

وتبعاً لذلك يشكل كل بعد من أبعاد التنمية السابقة الذكر ركناً أساسياً بالنسبة إلى صميم مفهوم التقدم الذي يكون محوره الإنسان ولنجاح كل الأبعاد الأخرى. وعليه، لا سبيل لنجاح التنمية باتباع أي من الأبعاد دون سواها أو إستبعاد أي بعد منها من العملية الإنمائية. وبدون السلام لا يمكن توظيف الطاقات البشرية على نحو منتج، وبدون تفعيل النمو الإقتصادي لن تتوافر الموارد اللازمة للتصدي لأي مشكلة إجتماعية طارئة، كما أن غياب البيئة الصحية سيحبط كل ما أنجز من تقدم، وبدون تحقيق العدالة وضمان حرية المشاركة في إتخاذ القرار السياسي على قاعدة الديمقراطية والحكم الرشيد لن يتحقق التغيير الإيجابي في المجتمع. غير أنه وفي غمار الإندفاع نحو تسوية الحسابات بين أطراف النزاع وتحقيق العدالة ورفع المظالم، فإن أي مكاسب يمكن أن تكون قد تحققت ستصبح من بين الخسائر الكبيرة في حال لم تترافق العمليات الإنمائية مع الجهود الرامية إلى بناء سلام عادل وشامل.

مبحث ثالث، بناء السلام ومقوماته

من بين المجموعة الكبيرة من الوسائل التي استحدثتها الأمم المتحدة لتسوية النزاعات المسلحة في ما بين الدول أو داخلها والحد منها، كصنع السلام وحفظه وإنفاذه، يبرز مفهوم "بناء السلام" كعامل أساسي لإقامة بيئة جديدة وكنظير للدبلوماسية الوقائية التي تسعى إلى تفادي الوقوع في أزمات جديدة وانتهيار الظروف السلمية. وبناءً عليه، ما هي أهمية مفهوم بناء السلام وكيف يأتي مكماً لسلسلة الجهود المبذولة من أجل إحلال السلام في مناطق النزاع؟

24- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: محاربة تغيير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم. تقرير التنمية البشرية مرجع سابق. صفحة 23-24.

25 - إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير - دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. دار الشروق للنشر- بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2000. صفحة 34.





- ققرة أولى ، بين صنع السلام وبنائه

خوفاً من اندلاع النزاعات وبغية منع نشوبها عن طريق تخفيف حدة التوتر ومنع تصاعده وتحويله إلى نزاع مسلح وحصره في حدود الأطراف المعنية، يبرز مفهوم الدبلوماسية الوقائية Preventive diplomacy الذي يرمي إلى إتخاذ جمل التدابير والإجراءات الهادفة إلى بناء الثقة وتعزيز حسن النية للتقليل من احتمال نشوب النزاعات بين الأطراف، وتقصي الحقائق، والتوزيع الوقائي للأفراد وإنشاء مناطق منزوعة السلاح في بعض الحالات.²⁶

وبين مهمة السعي لمنع وقوع النزاع ومهمة حفظ السلام تكمن مسؤولية العمل على صنع السلام making Peace الذي يهدف إلى التوفيق بين الأطراف المتعددية، لا سيما عن طريق الوسائل السلمية التي تضمّنّها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة كالوساطة والتفاوض والتحكيم.²⁷

أما حفظ السلام Peace keeping فهو وسيلة لتوسيع إمكانيات منع نشوب النزاعات وصنع السلام على السواء إذ يتضمن توزيع أفراد للأمم المتحدة في الميدان بعد موافقة الأطراف المعنية بالنزاع، ويشمل عادة اشتراك أفراد عسكريين تابعين للأمم المتحدة، وكثيراً ما ينطوي ذلك على اشتراك موظفين مدنيين أيضاً. وقد تطورت طبيعة عمليات حفظ السلام بسرعة في السنوات الأخيرة مثل تأمين حماية قوافل الإغاثة والإشراف على الانتخابات فضلاً عن المهام التقليدية المتمثلة في مراقبة إطلاق النار والفصل بين المتحاربين وغيرها من المهام التي حققت درجة كبيرة من الإستقرار في عدد كبير من مناطق التوتر في جميع انحاء العالم.²⁸

وقد يكون نشر قوات عسكرية خاصة لإنفاذ السلام وفرضه بالطرق العسكرية Peace enforcement أمراً ضرورياً لرد العدوان سواء أكان وشيكاً أو فعلياً، تماماً كما تنص المادة 43 من ميثاق الأمم المتحدة. لكن هذا الإجراء قد يكون غير كاف لإحقاق السلام الإيجابي والمستدام. لذلك تبرز الحاجة الماسة لإيلاء عناية جديدة لجهود بناء السلام بكل ما لها من أبعاد متعددة خوفاً من احتمال إنهيار أسس الأمن والعودة إلى تجدد أعمال العنف.

وعليه، يبرز مصطلح "بناء السلام بعد نهاية النزاع" Post Conflict Peace Building الذي تضمّنّه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي للعام 1992 والذي جاء تحت عنوان "خطة للسلام"، ليشكل تطوراً جديداً لم يتطرق إليه الميثاق من قبل، والذي يركز على ضرورة معالجة الأسباب الكامنة وراء اندلاع النزاعات وذلك لتفادي أي إنتكاسة محتملة الوقوع في أي وقت.²⁹

B.C.Ramcharan : Preventive diplomacy at the UN. Indiana university press . 2008 . - 26
.page 24-27

27 - وقد جرى تفصيل هذه الوسائل في إعلانات شتى اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، من بينها إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية للعام 1982 ، والإعلان المتعلق بمنع وإزالة النزاعات الدولية والحالات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين وبدور الأمم المتحدة في هذا المجال للعام 1988 ، وغيرها من القرارات التي تناولت تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي بجميع جوانبه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة

28 - هشام حمدان : نظام حفظ الأمن والسلم الدوليين خلال الحرب الباردة - دراسة في القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة . ناس للطباعة والنشر - عرومون لبنان . الطبعة الأولى 2000 . صفحة - 79 75 .

Boutros Boutros-Ghali, An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and - 29
Peace-keeping Document A/47/277 - S/241111, 17 June 1992 (New York: Department of





ويتصل مفهوم بناء السلام بعد نهاية النزاع إتصلاً وثيقاً ودقيقاً بالمفاهيم السابقة، وهو يهدف إلى تحديد ودعم الهيكليات التي من شأنها أن تعزز السلام لتجنب الإرتداد إلى حالة النزاع. فعند إنهيار جهود الدبلوماسية الوقائية وفشلها في تجنب إندلاع النزاع، تدخل الجهود المتعاضدة لصنع السلام وحفظه في مناطق النزاع. وعندما تحقق هذه الجهود أهدافها فإن العمل التعاوني المتواصل لمعالجة الأسباب الجوهرية الكامنة وراء إندلاع النزاع - سواء أكانت إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية أو ثقافية- يشكل السبيل الأهم لإقامة السلام على أساس دائم. بمعنى آخر، ”إذا كانت الدبلوماسية الوقائية تعمل في إطار تجنب وقوع النزاع، فإن بناء السلام بعد إنتهاء النزاع يهدف إلى منع تكرارها“³⁰.

وخوفاً من وجود ثغرة مؤسسية في منظومة الأمم المتحدة وتفايداً لإنهيار السلم والإنزلاق إلى الحرب ولمساعدة الدول في إنتقالها من حالة النزاع إلى حالة السلام، أنشأت الأمم المتحدة لجنة خاصة ببناء السلام تجسيداُ للإلتزام الدولي بمساعدة الدول - التي تمر بمرحلة عصيبة بعد نهاية النزاع- على تطوير قدراتها على أداء مهامها السيادية بفعالية وبمسؤولية. تعمل هذه اللجنة على إتاحة آلية لتمويل أنشطة بناء السلام، فضلاً عن المساعدة على ضمان الإنتقال السريع من التمويل الموجه للإغاثة إلى التمويل الموجه للتنمية، والمساعدة على كفاءة إيلاء ما يلزم من العناية المبكرة للقضايا التي قلما تحظى بالإهتمام وتقديم التمويل لها، كبناء القدرات في مجال الخدمات العامة ونشر ثقافة السلام وتحقيق المصالحة.³¹

وبناءً على ذلك، ما هي الإجراءات التي تدخل ضمن إطار جهود بناء السلام، وكيف ترتبط بمفهوم التنمية وتسهم بالتالي في ضمان عدم النكوص والإرتداد إلى حالة النزاع؟

- فقرة ثانية، مقومات بناء السلام

حظي مفهوم بناء السلام بعد انتهاء النزاع بإقرار واسع النطاق لكونه ينطوي على معايير ومقومات تعالج أسباب النزاعات وتمهد لإحتوائها تفادياً لاندلاعها مجدداً ومنع تكرارها. وتكمن أهمية هذا المفهوم في كونه يستكمل الحلقة المفقودة التي من شأنها أن تربط بين دور ومهام الأمم المتحدة في مجال صنع وحفظ السلام ومهامها في تطوير المجالات الإقتصادية والإجتماعية.

ويظهر ذلك جلياً في ما ورد في تقرير ”خطة للسلام“ للأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي، الذي ميّز بين الإجراءات والترتيبات التي ينبغي إتخاذها في أعقاب النزاعات المسلحة غير الدولية أو الحروب الأهلية والأزمات الداخلية، وبين تلك التي لا بد من القيام بها في أعقاب النزاعات المسلحة الدولية.

ففي الحالة الأولى، يمكن أن تتضمن هذه الهياكل أولاً نزع سلاح الأطراف المتحاربة والتحفظ عليها وإمكان تدميرها، فضلاً عن إعادة النظم وتسهيل عملية إعادة اللاجئين إلى بلادهم، ومراقبة الإنتخابات ودفع الجهود لحماية حقوق الإنسان، ودعم وإصلاح المؤسسات الحكومية وتعزيز المشاركة السياسية.³² أما في أعقاب حرب دولية، فإن بناء السلام بعد نهاية النزاع قد يتخذ شكل مشاريع تعاونية محددة لربط

Public Information, United Nations) 1992. <http://www.un.org/Docs/SG/agpeace.html>

Boutros Boutros-Ghali, An Agenda for Peace . Ibid - 30

31 - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة : في جو من الحرية أفسح / صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع . الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة التاسعة والخمسون Add.2. 23/2005/A/59 آذار 2005. ص 93

Boutros Boutros-Ghali, an Agenda for Peace. Ibid - 32





مصالح الأطراف المتنازعة في مشاريع ذات فائدة متبادلة يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يمكن أن تشمل إجراءات وترتيبات عديدة لبناء الثقة والتي تشكل عنصراً أساسياً للسلام، كالعامل على التقليل من الأفكار العدائية عن طريق التبادل الثقافي وإصلاح المناهج التربوية الذي لا بد من توفره لإحباط عودة التوترات الثقافية والقومية التي يمكن أن تنشط الأعمال العسكرية العدائية من جديد، ولأجل تغيير الإدراك في اتجاه فهم أدق للطرف الآخر والعمل على تحويل نمط العلاقات من صورتها التقليدية العدائية إلى صورة أكثر تعاوناً وتفاهماً.

ولعل ربط البعدين الاجتماعي والاقتصادي للسلام بالبعدين السياسي والإستراتيجي، جعل من العلاقة ما بين التنمية وبناء السلام علاقة تفاعلية وذات تأثير متبادل إذ إن بناء السلام أمر يهمّ الدول في كل مراحل التنمية. فبالنسبة إلى الدول الخارجة من أتون النزاع المسلح، يوفر بناء السلام فرصة لإنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية واقتصادية وقضائية جديدة يمكن أن تعطي دفعاً قوياً لجهود التنمية وتحقيق إستدامتها، لذلك تعمل الدول التي تمر بمراحل إنتقالية على إستخدام تدابير بناء السلام كفرصة لوضع أنظمتها الوطنية على طريق التنمية الصحيحة .

- وتبعاً لذلك فإن أكثر الإجراءات إلحاحاً بالنسبة لبناء السلام هي تخفيف آثار الحرب على السكان، وذلك عبر توفير المعونة الغذائية إلى جانب إستعادة القدرة على إعادة الإنتاج الغذائي، فضلاً عن دعم نظم الصحة والمرافق الصحية والدعم الميداني للمؤسسات الرئيسية وإزالة الألغام.

- تعتبر مسألة إزالة الألغام والذخائر التي لم تنفجر بعد شرطاً ضرورياً لجميع أنشطة بناء السلام بعد نهاية النزاع. فالألغام التي تؤثر سلباً في حياة المواطنين دونما تمييز، تحتل أيضاً مساحات واسعة من الأراضي وتمنع بالتالي من إمكانية إستثمارها لمشاريع زراعية وصناعية ما يشكل عبئاً كبيراً على كاهل الدولة الخارجة من النزاع، وتشكل بالتالي عقبة حقيقية أمام جهود التنمية.

- كما أن نزع السلاح وإعادة دمج المحاربين في الحياة المدنية أمر بالغ الأهمية لتحقيق الإستقرار في فترة ما بعد النزاع³³. غير أن هذا الهدف يتطلب جهوداً بالغة الدقة لتحقيقه. فنزع سلاح المتحاربين لا بد أن يواجهه توفير فرص عمل ذات إنتاجية مقبولة تجنب هؤلاء الشباب ويلات الفقر والبطالة وما ينتج عنهما من تداعيات خطيرة على الإستقرار الهش للدولة خلال مرحلة ما بعد النزاع، الأمر الذي من شأنه أن يعزز جهود التنمية الوطنية في بُعديها الإقتصادي والاجتماعي من جهة، ويهدد من جهة أخرى لبناء سلام مستدام عبر إطلاق برامج تدريبية وتأهيلية تساعد على إستثمار مهارات المتحاربين في مجالات زراعية أو صناعية أو إدارية تكون حافزاً قوياً لهم على هجر مهنة الحرب.³⁴

- وتبعاً لذلك يشكل تخفيض الإنفاق العسكري حلقة أساسية في سلسلة الوصل بين التنمية وبناء السلام، خاصة وأن نزع السلاح والرقابة على التسليح يقللان من خطر الدمار والتدهور الإقتصادي السريع ويخففان من حدة التوترات التي تهدد بالعودة إلى الحرب في أي لحظة. كما أن تخفيض الإنفاق العسكري يوفر زيادة ملموسة في الأرصدة المخصصة لتمويل التنمية وتحقيق الرفاه الاجتماعي

Tom Keating and W. Andy Knight: Building sustainable peace. United Nations University press 2004. page 71

.Geneva declaration: Global Burden of Armed Violence. Op.cit page 63 - 34





وتعزيز الإستقرار الإقتصادي. ولعل توجيه الجهود الوطنية بعيداً عن الأولويات العسكرية في إتجاه أهداف سلمية وإنتاجية من شأنه أن يخفف حالات التوتر والتنافس بين الأطراف المتنازعة، الأمر الذي سيؤثر بشكل عميق على التنمية ومسار جهود بناء السلام.³⁵

- ويعتبر إصلاح القطاع الأمني في مرحلة ما بعد النزاع جزءاً حيوياً في عملية بناء السلام ودعم جهود التنمية، خاصة وأنه يحول دون تجدد النزاع ويعزز الأمن العام الذي يهيئ بدوره الظروف المناسبة لإعادة الإعمار ولأعمال التنمية والتشجيع على خفض مستوى الفقر ودعم سيادة القانون والحاكمية الرشيدة وتوسيع سلطة الدولة الشرعية. وعليه يشكل إصلاح القطاع الأمني أداة أساسية في تعزيز سلطة الدولة ومعالجة أسباب إنقسامات الماضي.³⁶

- وإلى جانب إصلاح القطاع الأمني، تفرض مشاريع بناء السلام ضرورة إصلاح الجهاز القضائي للدولة والذي من شأنه أن يوفر العدالة الإنتقالية لجميع المواطنين على حد سواء. ويشكل هذا الإجراء عنصراً ضرورياً في مرحلة ما بعد النزاع لكونه يهيئ الأجواء لتحقيق المصالحة النهائية بين الأطراف المتنازعة عبر تعزيز مبدأي المساءلة والمحاسبة، منعا لتجدد العنف وبالتالي ضمان بناء السلام الدائم. ويتم ذلك من خلال هيئات مؤقتة مخصصة لهذا الغرض (محاكم جنائية خاصة بجرائم معينة ولجان تحقيق ورقابة، وبرامج خاصة لتقديم التعويضات للأطراف المتضررة من النزاع). ولعل أهمية هذه الهيئات تكمن في أنها توفر الفرصة الحقيقية لمنع تجدد الإساءات عبر مواجهة احتمالات العقاب المفروضة على أعمال العنف.³⁷

- ويعدّ التحول الديمقراطي في الدول الخارجة من النزاع أمراً جوهرياً في تعزيز جهود بناء السلام. فالتحول الديمقراطي ليس بالأمر السهل في مجتمع مزقه الإقتتال الداخلي، غير أنه أمر ضروري لاحتواء المصالح المتنافسة العرقية والدينية والثقافية. كما أن الديمقراطية كنظام حكم يعتمد على المشاركة الشعبية في إتخاذ القرار، تساعد على تحسين أساليب الحكم والبياتة وتكفل بالتالي إضفاء صيغة الشرعية على النظام القائم.

وترتبط الديمقراطية بمفاهيم عديدة كتعزيز نظام الحكم الرشيد والعدالة وحكم القانون والمساواة وضمن احترام حقوق الإنسان وكفالة حرياته، وهي كلها تساعد على الفصل والسيطرة على الكثير من التوترات الإجتماعية والإقتصادية والعرقية التي تهدد أمن المجتمعات ووحدتها. لذلك تعدّ الديمقراطية عنصراً أساسياً لإطلاق المشاريع الإنمائية ومكوناً رئيسياً في تعزيز ثقافة السلام وتقبل الآخر تمهيداً لتحقيق المصالحة السياسية والإجتماعية وبناء السلام المستدام.³⁸

- ورغم أنها تعدّ الأكثر إستهدافاً وتضرراً من أعمال العنف خلال مرحلة النزاع المسلح وما بعدها،

35 - خطة للتنمية: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 48/A/935، 6 أيار/ مايو 1994.

36 - UN Security Council , Statement by the president of the security council , UN document - 36 S/PRST/2007/3, 21 February 2007, <http://documents.un.org>

37 - ميغان باستيك : الدمج الجنساني في إصلاح القطاع الأمني بعد إنتهاء الصراع . دراسة وردت في كتاب السلاح ونزع السلاح والأمن الدولي . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . الطبعة الأولى 2008 . صفحة 271

38 - اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) : التنمية وتخفيف حدة النزاعات - رؤية ونهج وإنجازات . الأمم المتحدة - نيويورك 2010 . صفحة 4-5





تلعب المرأة دوراً كبيراً في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام داخل مجتمعها. فالمعاناة التي يعيشها الرجال خلال النزاعات والحروب لا تختلف بطبيعتها عن ما تعانيه المرأة نتيجة ما تتعرض له من أعمال عنف مباشرة كالقتل والتشويه وخذش الحياء. ويكمن الإختلاف في تحديد دور النساء ومسؤولياتهن من خلال ثقافة المجتمع ونظرته إلى المرأة، رغم أن كل المواثيق الدولية قد أجمعت على أنها تشكل عنصراً مهماً من ضمن مجموعة مهارات الموارد البشرية التي تحتاج الدولة الخارجة من النزاع إلى جهودها في إعادة المؤسسات والقطاعات كافة إلى عملها الطبيعي. غير أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال تأهيل المرأة وتمكينها على المساهمة في مفاوضات واستراتيجيات السلام مساهمة فعلية، وتعزيز مشاركتها في المؤسسات القيادية للدولة والمجتمع.³⁹

- من جهة أخرى، تفرض جهود التنمية وبناء السلام على الحكومات الوطنية مسؤولية توفير الإطار التنظيمي العام الذي يكفل عمل كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل طبيعي وعلى نحو فعال؛ إذ يقع على عاتقها أن تتدخل حيثما دعت الحاجة لتسهيل تنمية القطاع الإنتاجي وتوفير البيئة المساعدة على تعزيز المؤسسات التجارية والاستثمار في رأس المال البشري، وحماية البيئة وتنظيم سياسات الضمان الاجتماعي الصحيحة.⁴⁰

غير دور الدولة لا يكفي لتحقيق التطور الإنمائي وبناء السلام، لذلك تفرض جهود التنمية وبناء السلام وجود مجتمع مدني (بمنظوماته غير الحكومية) فعال ونشط يعمل إلى جانب السلطات المحلية على استعادة سلطة الدولة وبناء إدارة تعتمد مبدأ الشفافية والمساءلة في عملها لتحقيق التقدم الاجتماعي وتحسين الظروف الإنسانية عبر تعميم ثقافة السلام وتقبل الآخر والتسامح والتضامن وتعزيز البدائل غير العنيفة للنزاع في الدول التي مزقتها الحروب الخارجية فضلاً عن الإقتتال الداخلي.⁴¹ يتضح من خلال ما تقدم أن مفهوم بناء السلام بكل ما يشمله من إجراءات وتدابير يشكل أسلوباً جديداً للتغلب على إمكانية تجدد الأزمات وإحتوائها عبر معالجة الأسباب الكامنة وراء إندلاعها، والتي تكمن غالباً في انعدام الفرص الاقتصادية والتفاوت الاجتماعي. ولعل أهم ما تتطلبه هذه الإجراءات هو الإلتزام بالتعاون الجدي بين كل من الدولة وأشخاص المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية على نحو يمكن من خلاله مواجهة كل التحديات التي تتفق عاتقاً أمام تحقيق الأمن والسلام على أسس مستدامة.

United Nations Research Institute for Social development : Gender Equality - Striving - 39
.For Justice in a Unequal World .UNRISD/UN Publications , New York 2005. page 212-215

40 - خطة التنمية : تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 935/A/48، مرجع سابق.

Roger Mac Ginty and Andrew Williams : Conflict and development. Routledge , 1 edi- - 41
.tion, 2009 . page 72







خلاصة الفصل الأول

يبقى التمييز ما بين النزاعات المسلحة الأهلية والدولية ضرورياً طالما أنها تستهدف بالدرجة الأولى حياة الإنسان وتقدمه. فلا يشكك أحد في أن هذه النزاعات تسبب الويلات والمآسي وتولد خسائر اقتصادية وتحرم الإنسان من حقوقه الأساسية، حتى وصل البعض إلى وصفها بالمرض الفتاك الذي يجتاح الجسد السياسي والإجتماعي للدولة، غير أن البعض الآخر لا ينظر إليها على أنها شر مطلق. فالنزاعات المسلحة على أنواعها، هي حقيقة من الحقائق البشرية التي تلعب دوراً حاسماً في تطور الدول ورقي الحياة السياسية والإجتماعية والفكرية للشعوب، أي أنها تشكل من جهة أخرى إحدى أهم شروط التقدم لأنها بمثابة الخيار الواقعي الذي يحول دون رقاد الأمم وركودها.

غير أن هذا التقدم لا يمكن أن يتحقق إذا لم تفرض جهود التنمية نفسها كأساس متين للتمكين الإجتماعي والإقتصادي وللمساهمة في القضاء على مصادر النزاع وأسبابه من خلال الحث على تحقيق الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي والمؤسسي الذي يسهل بدوره تخفيف أثر النزاع وبناء السلام. لذلك لا بد من اعتبار جهود الإنعاش الإنمائي المبكر إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق بناء السلام والإستقرار ووسيلة لتعميم مبادئ الحكم الرشيد وممارسته ضمن القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني.

وبدوره يشكل بناء السلام بتدابيره المتنوعة أساساً حقيقياً لإعادة تأهيل الدولة خلال مرحلة ما بعد النزاع عبر العمل التعاوني الدؤوب على حل المشكلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، الذي يحقق وحده السلام الإيجابي على أساس دائم وشامل في دول لم تعرف معنى الإستقرار ولا تزال تعيش تحت وطأة هاجس العودة إلى أتون النزاع في كل مرحلة مفصلية حاسمة. ويشكل لبنان النموذج الأكثر واقعية لكونه لا يزال يعيش في واقع لا يعرف الثبات والاستقرار الأمني في ظل استمرار التهديدات المتلاحقة بمواجهة أي تدخل عسكري إسرائيلي على أراضيها من جهة أخرى. وعليه، كيف تتفاعل العلاقة ما بين التنمية وبناء السلام في لبنان، وما هي التحديات الكبرى التي تحول دون تحقيق التقدم التنموي وبناء السلام العادل في بلد إختبر النزاعات المسلحة على أنواعها؟







الفصل الثاني :
علاقة التنمية ببناء السلام بين التأثير والتفاعل
دراسة تطبيقية عن الواقع اللبناني







منذ فتنة العام 1840 مروراً بفتنة العام 1958 وصولاً إلى الحرب الأهلية الكبرى في العام 1975 والتي استمرت حتى العام 1990 وما تخللها من حروب إسرائيلية لا سيما إجتياحي العامين 1978 و 1982، فضلاً عن العدوان المتكرر خلال الأعوام 1993 و 1996 والتي كان آخرها حرب العام 2006، لا يكاد لبنان يخرج من حرب حتى يدخل في أخرى، إلى أن أضحي اسمه مرتبطاً بالحروب والنزاعات المسلحة ارتباطاً وثيقاً.

غير أن قدرة هذا البلد على النهوض بعد كل أزمة مستجدة جعلت منه في كل مرحلة بلداً واعداً بحيوية أبنائه وقدرتهم المتجاوزة لأزماتهم وسعيهم إلى العيش بسلام وتكريس مفهوم الوطن الرسالة والجامع للجميع. ومع تأخر الحكومات المتعاقبة على وضع المشاريع الإنمائية لتحقيق النهوض الإقتصادي والإجتماعي وإعادة الإعمار وإطلاق مجموعة من الإصلاحات تهدف الى تحفيز النمو وتعزيز التنمية وتحديث الإقتصاد الوطني، يجد لبنان نفسه منزلقاً إلى أتون النزاعات المسلحة مجدداً، فتتوقف معها عجلة التقدم وتتهدد اسس العيش المشترك من جديد. وإذا كان من البديهي أن تمتلك الدولة الخارجة من النزاعات المسلحة سياسة إقتصادية وإجتماعية واضحة الأهداف والوسائل، فإن عي الفئة الحاكمة لمتطلبات هذه السياسة وتوافر الإرادة لديها لوضع موضع التنفيذ، يشكلان المرتكز الأساسي لنجاحها. وفي لبنان الذي يواجه تحديات سياسية وأمنية وإقتصادية وإجتماعية بالغة الدقة، تصبح هذه الأمور أكثر إلحاحاً لتحقيق التقدم التنموي الذي لم يكتمل بعد في ظل تجدد النزاعات الداخلية والإعتداءات الإسرائيلية المتكررة وما لها من إنعكاسات سلبية على مسار الجهود التنموية ومعركة بناء السلام في لبنان. فما هي التحديات التي تعرقل تحقيق التقدم التنموي وتتف عائقاً أمام تعزيز مشروع بناء السلام الدائم والعالء؟ وما هو دور منظمات المجتمع المدني العاملة في لبنان وما هي حدود فاعلية هذا الدور ومعوقاته؟

يتناول هذا الفصل دراسة حدود التنمية السياسية في لبنان رغم كل الإصلاحات التي تضمّنها إتفاق الطائف الذي إنتهت معه حالة التقاتل الداخلي بين الأطراف اللبنانية، ومدى تأثيرها إلى جانب الأزمات الأمنية -المتتمثلة بشكل أساسي بالإعتداءات الإسرائيلية المتكررة- على مشروع بناء السلام في لبنان، فضلاً عن دراسة العلاقة ما بين الإدارة السياسية وتحقيق النمو وتعزيز التنمية الإقتصادية، وانعكاس الواقع الإقتصادي على مسار التنمية الإجتماعية، إلى جانب دراسة مدى فاعلية دور المنظمات غير الحكومية في تفعيل الإصلاحات التنموية وتعزيز جهود بناء السلام، فضلاً عن محدودية هذا الدور خاصة لجهة ضعف رأس المال التمويلي وضيق رقعة أنشطتها.





مبحث أول، لبنان وواقع الأزمات المتجددة

لا شك في أن لبنان قد عرف كل أنواع الحروب الداخلية والخارجية التي لم تولد سوى الدمار الفادح لمؤسسات الدولة ولكل مقومات الحياة الطبيعية، فالحرب الأهلية التي وضعت أوزارها مع توقيع إتفاق الطائف في العام 1990 لم تكن واقعة النزاعات المسلحة المتجددة في البلاد، وما لها من تأثير مباشر على تحقيق التنمية السياسية ومشروع بناء السلام.

- فقرة أولى، نهاية الحرب الأهلية بين حدود التنمية السياسية وأثرها على مشروع بناء السلام
لطالما كان الخوف الأساسي والدائم في لبنان يتركز على وحدة الكيان وينحصر في المحافظة على الوحدة الوطنية ورعاية السلم الأهلي وإبعاد شبح التفكك. وقد تحددت أهداف السلطة إنطلاقاً من هذا الخوف الذي رسم لها غاياتها المرتكزة بالدرجة الأولى على حسن إدارة مجموعة التناقضات التي ينطوي عليها المجتمع اللبناني، سواء أكانت طائفية أو ثقافية، وولد بالتالي الحاجة الملحة إلى استنباط الصيغ التي تحول دون إنبهار الدولة والإنزلاق إلى أتون النزاع مجدداً وإرساء أسس التوفيق ما بين التعددية والوحدة الوطنية. من هذا المنطلق جاء إتفاق الطائف لينهي معه الحرب الأهلية في لبنان بتفصيلها ومآسيها اليومية من قصف ودمار وموت.

صوّر من إتفاق الطائف وكأنه الحل الوحيد الذي تنتهي معه الأزمة اللبنانية والذي يضع حداً للتقاتل الداخلي وإحلال السلام وإعادة إحياء المؤسسات الدستورية الوطنية حفاظاً على وحدة لبنان وسيادته وإستقلاله، وذلك عبر إدخال الإصلاحات على النظام السياسي والإداري التي تؤسس لتحقيق العدالة والمساواة بين جميع اللبنانيين على اختلاف طوائفهم ومناطقهم، وتحصّن لبنان من الأطماع الإسرائيلية المعلنة وتحقق المشاركة الحقيقية في صناعة وإتخاذ القرار، بشكل يلبي تطلعات اللبنانيين ويدعم أسس العيش المشترك في ظل نظام حر يحقق تكافؤ الفرص بين المواطنين في جو من الأمن والإزدهار.⁴²

لكن وبعد مرور أكثر من عقدين على توقيع هذا الإتفاق لم تبرز النية السياسية الجدية لتنفيذ بنوده بشكل كامل، خاصة ذات الطابع الوطني والإيماء المتوازن التي تعزز الإلتزام وترسخ العيش المشترك، وتحل المشكلات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية المتفاقمة في لبنان مما أضعف النظام السياسي اللبناني إلى الحدود القصوى وعرقل أسس الإصلاح والتنمية السياسية الضرورية لتجنب الوقوع في أخطاء الماضي مستقبلاً.

فعلى الصعيد السياسي وبعد الإقرار بنهاية الوطن الواحد للجميع وعروبته وإبراز خصوصيته المبنية على تعايش أبنائه، مسلمين ومسيحيين على قاعدة المساواة السياسية والحريات العامة، حددت مقدمة الدستور طبيعة النظام السياسي اللبناني على أنه جمهورية ديمقراطية برلمانية يشكل الشعب فيها مصدراً أساسياً للسلطات التي تقوم بدورها على مبدأ الفصل والتوازن والتعاون في ما بينها.

فبمقارنة حياته السياسية مع محيطه العربي نجد أن لبنان هو البلد الوحيد الذي بقي خارج الإنقلابات العسكرية وخارج دائرة توريث الرئاسة الأولى في الدولة، بل لطالما كانت السلطة فيه متداولة دورياً بشكل سلمي، حيث حرص الدستور اللبناني على جعل الحكم في لبنان شأنًا عامًا وملكاً للجمهور يعطيه نظرياً بالإنتخاب إلى

42 - أليير منصور : الإنقلاب على الطائف . دار الجديد . بيروت لبنان . الطبعة الأولى 1993 . صفحة 71 .





من يرغب تمثيله. غير أن تاريخ النزاع في البلاد أدى إلى خلق ميدان سياسي تسيطر عليه بشكل حصري مجموعة صغيرة من العائلات والزعامات والأحزاب التقليدية التي تحدّ من إمكانية وصول نهج جديد إلى الحكم في لبنان يؤسس للإنطلاق إلى تنفيذ ورشة الإصلاحات الضرورية لإطلاق عملية التنمية السياسية المواكبة للتطورات المستجدة على الساحتين الإقليمية والدولية، وتحديث مؤسسات الدولة والتقدم الديمقراطي عبر تطوير النظم الانتخابية وتدعيم إستقلال المؤسسات القضائية وتفعيل عمل الأحزاب.⁴³

غير أن المراقب والباحث في قضايا الداخل اللبناني يجد أن الواقع السياسي لم يتبدل كثيراً مع إنتهاء الحرب اللبنانية؛ فالأحزاب التي تقاطلت في ما بينها سابقاً في سبيل التنافس والصراع على السلطة، تحولت هي نفسها إلى العمل السياسي وبقي القسم الأكبر منها مسيطراً على صناعة القرار في لبنان. عبر امتلاكها مؤسسات إعلامية واجتماعية وخدمائية. وقد ساهمت هذه الأحزاب خلال مرحلة السلم تدريجياً بشكل إيجابي في تفعيل العمل السياسي، غير أنها من جهة أخرى لم تساهم كثيراً في تدعيم الممارسة الديمقراطية في لبنان خاصة وأنها لم تخرج معظمها من دائرة الإلتماء الطائفي.⁴⁴

فالديمقراطية التي تعني بأبسط تعاريفها «حكم الشعب للشعب»، لا تشكل في لبنان سوى صيغة للتمثيل الشعبي المبنية على التعددية والمحكومة بالتوافق. هي الديمقراطية التوافقية التي وجد فيها اللبنانيون النموذج الأمثل لمعالجة وإدارة واستيعاب أزماتهم الداخلية التي تفرضها طبيعة المجتمع اللبناني المتعدد الطوائف والثقافات، ومن خلالها ألغت الفقرة (ي) من مقدمة الدستور أي شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك القائم على التوافق.⁴⁵

غير أن للديمقراطية التوافقية آثاراً سلبية على النظام السياسي؛ فعند بروز أي مشكلة وتعارض في المصالح بين الفئات الحاكمة، تغرق البلاد في سجالات عقيمة تتعطل معها عجلة العمل السياسي وما لها من إنعكاس على مصالح الناس وحياتهم اليومية، وتؤخر بالتالي التطور والتقدم حين تحقيق التوافق بين الأفرقاء السياسيين والوصول إلى حالة التوازن والتكافل في القرارات السياسية لحسم الخلاف، الأمر الذي أوجب في الكثير من الأحيان تدخلات إقليمية ومؤتمرات عربية تجمع اللبنانيين على تحقيق الوفاق خوفاً من تجدد الأزمات والنزاعات المسلحة في ما بينهم.⁴⁶

من جهة أخرى، فإن البحث في كل ما يتعلق بالنظام السياسي ومقومات التنمية السياسية بعد نهاية الحرب الأهلية في لبنان يدفعنا إلى البحث في العلاقة ما بين النظام السياسي والتعددية الطائفية. إذ شكلت هذه التعددية الطائفية بالنسبة إلى جزء كبير من اللبنانيين معياراً أساسياً يميّز النظام اللبناني المتعدد الطوائف عن باقي الأنظمة في العالم، مع اعتبار أن الإقرار المتبادل باختلاف الجواهر الإيماني للإلتماءات الطائفية المتعايشة هو شرط فريدة التركيبة اللبنانية القائمة على التعددية الدينية والتي تعكس صيغة لبنان الرسالة في محيطه الشرق

43 - سمير صباغ : الدستور اللبناني من التعديل إلى التبديل . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع . بيروت - لبنان . الطبعة الأولى 2000 . صفحة 320-321 .

44 - فريد الحازن : الأحزاب السياسية في لبنان - حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية . المركز اللبناني للدراسات . بيروت - لبنان . الطبعة الأولى 2002 . صفحة 82 .

45 - الدستور اللبناني الصادر بتاريخ 23 أيار سنة 1926 مع جميع التعديلات التي تناولته . دار الحلبي الحقوقية للنشر . بيروت - لبنان . الطبعة الأولى 2006 . صفحة 6 .

46 - ألبير منصور : الإنقلاب على الطائف . مرجع سابق . صفحة 91 .





أوسطي. غير أن البعض الآخر وجد في هذه الميزة علةً لبنان الرئيسية ودلالة تأخر لا تقدم وتحّد كبير للتنمية ولبناء سلام ما بعد الحرب، كونها تبني من الشعب الواحد أو المجتمع الواحد مجتمعات متعددة، تتصارب ولاءاتها الوطنية والسياسية تبعاً لولاءاتها الطائفية.⁴⁷

وبناءً على ذلك فإن للطائفية والإنتماء الطائفي انعكاسات خطيرة على المستوى الداخلي. فبعد أن ساهمت الحرب في تجذيرها وتعميقها شكلت الطائفية في لبنان عائقاً يحول دون بناء المواطنة على أساس العلاقة ما بين الفرد اللبناني والدولة، حيث تمرّ هذه العلاقة واقعيّاً وعمليّاً عبر الطائفة التي ينتمي إليها. وبناءً على ذلك يقل الإهتمام بالتمييز بين الهويات الشخصية للأفراد داخل مجتمعاتهم في مقابل تجذر الهوية الجماعية للطائفة التي ينتمون إليها (عن طريق التربية أو التنشئة الإجتماعية، أو عن طريق الإقرار المتبادل بحق كل طائفة في تحسين إلتماؤها الديني الذي لا يلبث أن يتحول إلى تمذهب سياسي عصوي).⁴⁸

هذه التعددية الطائفية وتشردم ولاءاتها أفرزت سيطرة المنطق الطائفي على الحياة السياسية في لبنان وكرّست مفهوم الطائفية السياسية الذي يتجسد بشكل أساسي في مراكز السلطة والرئاسات الثلاث وفي التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية ووظائف الفئة الأولى من الإدارة العامة والجيش. وبناءً على ذلك فإن الطائفية السياسية وجدت كصيغة تمثيل كل الطوائف التي يتكوّن منها المجتمع اللبناني خوفاً من تمرّك السلطة في مصلحة طائفة واحدة دون غيرها من الطوائف. غير أنها من جهة أخرى تشكل بفضل فساد وسوء إدارة الحكم، عائقاً أمام تعزيز التنمية السياسية وتكريس الحكم الرشيد، وهي كثيراً ما تكون حائلاً دون تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين⁴⁹، الأمر الذي من شأنه أن يشكل سبباً لكثير من الكبت والخيبة وأحياناً الرفض للواقع الصعب، وبالتالي إلى الإحتكاك بين الطوائف.

كما أنها تشكل حاجزاً يحول دون إطلاق يد المحاسبة والمساءلة في النظام اللبناني سواء على الصعيد السياسي أو الإداري أو القضائي، وإجهاض أي محاولة جدية لتحقيق إصلاح ديمقراطي فاعل، وتعميق خطوط الفرز بين فئات المجتمع وتأجيج حدة الإنقسامات على النحو الذي قد يؤدي في أي لحظة إلى إشعال النزاعات في ما بينها وتهديد ركائز الإستقرار في المجتمع. إذ غالباً ما تتخذ الطائفية كمتراس يحمي وراءه كل من يتعرض للملاحقة، وعليه تصبح مساءلة ومحاسبة الفاسدين وكأنها مساس بكرامة الطائفة التي ينتمون إليها. ولما كانت الطائفية متجذرة في كل الحياة السياسية فهي كثيراً ما تكون حاضرة في قضايا عديدة، كصياغة قانون الإلتخاب وتقسيم الدوائر الإلتخابية، فضلاً عن التحكم إلى درجة كبيرة في المعارك الإلتخابية وفرز الشارع اللبناني طائفيّاً أمام إشتداد الخلاف بين أهل الحكم.⁵⁰

وقد تنبه اللبنانيون لأهمية إلغائها لإتمام عملية الإنصهار الوطني وإحقاق المواطنة التامة في مجتمع متجانس دينياً تحقيقاً لبناء السلام. فحرص اتفاق الطائف على اقتراح الآلية المطلوبة لإلغاء الطائفية السياسية مع أنه

47 - سليم الحص : نحن ... والطائفية . شركة المطبوعات للتوزيع والنشر . بيروت - لبنان . الطبعة الأولى 2003 . صفحة 5.

48 - أحمد بعلبكي : حول معوقات التنمية في لبنان - مقاربة إجتماعية - ثقافية . الكتاب الثاني . دار الفارابي ، بيروت - لبنان . الطبعة الأولى 2007 . صفحة 25 .

49 - مقابلة مع الدكتور إمتانبيوس الحلبي ، المقتش العام الإداري ورئيس شؤون الموظفين في مجلس الخدمة المدنية بالوكالة ، بتاريخ 2011/8/22.

50 - سليم الحص : نحن ... والطائفية . مرجع سابق . صفحة 9.





لم يحدّد فترة زمنية لتشكيل هذه الآلية. ممّا لا شكّ فيه أن إلغاء الطائفية السياسية يشكّل الدعامة الأولى والأساسية للوحدة الوطنية وينقل اللبناني من تبعيته الطائفية الراهنة إلى رحاب مواطنيته المنفتحة. والواقع أن الدستور تبنّى هذا البند بكامله في المادة 95 منه، ولكنه بعد مرور عقدين من الزمن على تعديله، لم يعمد المسؤولون حتى يومنا الحالي إلى تشكيل هذه الهيئة الوطنية المطلوبة، كما لم تظهر النية الجدية لتحقيق هذا الهدف الوطني، الأمر الذي يمكن اعتباره تقاعساً غير مبرر في تطبيق الدستور ذاته.⁵¹

إن هذا الواقع لحالة النظام السياسي في لبنان يحدّ من إمكانية تحقيق أي توجه جدّي لإحترام حقوق الإنسان والمساواة بين اللبنانيين ومن شأنه أن يزعزع ثقة المواطن بالدولة ويعرقل مسيرة الإنصهار الوطني على أسس عادلة لبناء السلام الدائم، ويقف عائقاً في وجه أي جهد يضع اللبنانيين أمام المنافسة الحرة والعادلة والشريفة، وتحديد منزلة كل مواطن حسب كفاءته وجدارته في هيكل الدولة بصرف النظر عن الإلتماءات والولاءات الطائفية والسياسية.⁵²

وكما هو الحال بين المواطنين، تبرز مشكلة عدم المساواة بين الجنسين في لبنان. ففيما تضمن روح الدستور اللبناني المساواة بين الرجال والنساء أمام القانون، أخفقت بعض القوانين في تأمين الحماية ضد التمييز بين الجنسين. نذكر على سبيل المثال لا الحصر قانون المواطنة رقم 15 وقانون الجنسية بالمواطنة اللبنانية التي تعطي الأولوية للنسب الأبوي وتمتع المواطنة اللبنانية المتزوجة بأجنبي من نقل مواطنتها إلى زوجها أو إلى أطفال ذلك الزواج، في حين يحق للمواطن اللبناني نقل جنسيته إلى زوجته الأجنبية وأطفاله. ويؤثر هذا الحد على إمكانية إنتقال المواطنة من جانب المرأة اللبنانية على حق الأولاد في العمل والتملك وغيرها من الحقوق التي يتمتع بها المواطن اللبناني العادي⁵³. وبينما يحق للنساء التصويت والترشح للإنتخابات، فإن نسبة مشاركة المرأة في العمل السياسي والتمثيل على المستوى النيابي والوزاري منخفضة جداً في لبنان فهي ممثلة بنسبة 2.3 في المائة في مجلس النواب و1 في المائة في مواقع القيادة الإدارية وغير موجودة نهائياً في الحكومة الحالية. كما تعتبر النساء اعضاء في الأحزاب السياسية، لكنها نادراً ما تتوصل إلى إحتلال مناصب قيادية تخولها إتخاذ القرار. ورغم هذه القيود على وصولها إلى مواقع المستويات العليا، وجدت النساء اللبنانيات العديد من الدروب البديلة التي إستطاعت من خلالها المشاركة في بناء مجتمعهن والتأثير على التغيير الإجتماعي الإيجابي. وما تعدد المنظمات النسائية ومشاركة النساء الفعالة في المجتمع المدني سوى خير دليل على وعي المرأة اللبنانية لأهمية دورها في تنمية مجتمعها وبناء السلام.⁵⁴

هذه المعطيات السياسية حول طبيعة النظام السياسي الذي رسم في وثيقة الوفاق الوطني تشكل إلى جانب الكثير من الأزمات الأمنية عائقاً يحول دون تحقيق التنمية السياسية السليمة وتعرقل مسيرة بناء السلام

51 - سمير صباغ : الدستور اللبناني من التعديل إلى التعديل . مرجع سابق . صفحة 389.

52 - حلمي محمد الحجار : السلطة في الدستور اللبناني من الجمهورية الأولى إلى الجمهورية الثالثة . الجزء الأول : المشاركة في

السلطة. مؤسسة عبد الحفيظ البساط . بيروت - لبنان . الطبعة الأولى 2004 . صفحة 177

53 - برنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP : أوضاع النساء اللبنانيات المتزوجات من غير لبنانيين . إعداد فهيمة شرف الدين . تقرير صادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة واللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة . كانون الأول 2009 . صفحة 40.

54 - اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) : تعزيز حقوق المرأة في مناطق النزاع - دراسة عينية لمناطق مختارة في المنطقة العربية . إعداد زينة زعيتري . الأمم المتحدة ، نيويورك 2007 . صفحة 15-16.





الدائم في لبنان، وتؤسس إلى جانب الكثير من الأسباب الخارجية لتجدد النزاعات التي لا تلبث تهدأ حتى تعود وتبرز مجدداً على الساحة اللبنانية.

- فقرة ثانية، الأزمات الأمنية المتجددة وانعكاسها على بناء سلام ما بعد الحرب

بعد تدخلات عربية ودولية متنوعة، استطاع اتفاق الطائف أن ينهي خمسة عشر عاماً من الحرب الأهلية في لبنان متضمناً بنوداً أمنية تؤسس لخلق بيئة جديدة تبعد شبح التقاتل الداخلي بين الأطراف اللبنانيين، سواء لجهة نزع سلاح الميليشيات وحلها أو دمج المقاتلين في الحياة المدنية، فضلاً عن إعادة بناء المؤسسة العسكرية الوطنية وبسط سيطرتها على كامل الأراضي اللبنانية. غير أن مسألة نزع السلاح بعد نهاية الحرب الأهلية، ورغم أهميتها القصوى لإطلاق الإصلاحات السياسية وتعزيز مشروع بناء السلام، لم تنجز بشكل كامل ومتساو مع كل الأطراف المسلحة في لبنان. فالإحتقان السياسي بين الأطراف يجعل من إمكانية نزع السلاح على كل الأراضي اللبنانية مهمة بالغة الدقة والحساسية. كما وبشكل السلاح الفلسطيني داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين النموذج الأوضح في هذا المجال، وهي ظاهرة لم تشهدها المخيمات المماثلة في كل الدول العربية.

ولعل تضامن لبنان مع قدسية القضية الفلسطينية لا يمنعه من تنظيم هذه المسألة الأمنية الشائكة وذات الإنعكاسات الخطيرة على الداخل اللبناني، وبسط سيطرة الدولة على كامل أراضيها وجعل أمن الفلسطينيين من أمن المواطن اللبناني. كما أن إسقاط الإعتبارات الطائفية عن الوجود الفلسطيني في لبنان ومنح الفلسطينيين الحقوق المدنية بدل تهميشهم، إلى جانب التمسك بحقوقهم في العودة إلى وطنهم الأم ومنع التوطين، من شأنه أن يحسن أوضاعهم الاقتصادية والإنسانية الراهنة ويبعد عنهم إجتذاب الجماعات المتطرفة التي تأخذ من المخيمات الملاذ الآمن لتحركاتهم ضد الدولة ومؤسساتها؛ وما بروز "حركة فتح الإسلام" في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في شمال لبنان ومعركتها ضد الجيش صيف العام 2007، سوى خير دليل على أهمية نزع السلاح في لبنان واستيعاب الوجود الفلسطيني على الأراضي اللبنانية لجهة تحسين أوضاعهم الإنسانية، تمهيداً لعودتهم إلى بلادهم.

وعلى صعيد آخر شكل دخول القوات السورية كبعثة للحفاظ على السلام وللمساعدة على تعجيل نهاية الحرب الأهلية سبباً إضافياً لتقويض عملية بناء السلام الدائم في لبنان، خاصة مع احتفاظ سوريا منذ ذلك التاريخ حتى العام 2005 بوجودها العسكري على الأراضي اللبنانية. فبدل الوقوف على مسافة واحدة من جميع اللبنانيين ورعايتهم وتحقيق المصالحة في ما بينهم تمهيداً لبناء السلام، تم إستدراج المسؤولين السياسيين والعسكريين السوريين إلى التدخل المباشر في الشأن اللبناني الداخلي، الأمر الذي أفرز إنشقاقاً حاداً بين اللبنانيين المواليين للوجود السوري من جهة والرافضين له من جهة أخرى. فالدعم السوري لحلفائهم اللبنانيين وممارستهم الخاطئة في إدارة الأزمات في لبنان، جعلت العلاقة بين البلدين قائمة بالدرجة الأولى على التبعية التي أسست بطبيعتها إلى توليد وإنتاج الشعور بالحق والعداء للوجود السوري العسكري والسياسي لدى فئة واسعة في لبنان⁵⁵. وزعزعت النوايا في بناء علاقات مميزة بين البلدين، الأمر الذي تجلّى بشكل واضح مع إغتيال رئيس الحكومة اللبناني ورفاقه في العام 2005.

55- ألبير منصور: الإنقلاب على الطائف. مرجع سابق. صفحة 226.





فبعد أشهر قليلة من اغتيال الرئيس رفيق الحريري إندلعت ثورة الأرز وفرضت إلى جانب العديد من المتغيرات الدولية انسحاب الجيش السوري بالكامل في نيسان من العام 2005. ولعل أبرز المطالب التي نادى بها هذه الثورة تمثلت بضرورة إنهاء الوصاية السورية على لبنان من جهة ومحكمة الجهات المسؤولة عن هذا الإغتيال وما تبعه من تصفية العديد من رموز هذه الإنتفاضة. في هذا الحدث التاريخي أجمع اللبنانيون على ضرورة إنسحاب القوات السورية من لبنان وبناء أفضل العلاقات بين البلدين، غير أن هذه الثورة لم تنشئ قيادات جديدة لتحكم السيطرة على هذه اللحظة الأساسية من تاريخ لبنان، بل أعادت ترتيب الزعامات التقليدية التي خاضت الحرب الأهلية وحكمت الشأن الداخلي إلى جانب الوجود السوري، الأمر الذي عزز من إلتفاف هذه الزعامات كل حول قيادة طوائفها وأحزابها، لتشكل توازناً سياسياً جديداً تمثل ببروز حركتي 14 و8 آذار واللتين شكلتا بدورهما إنعكاساً لخطين سياسيين مرتبطين بتطور الأوضاع الإقليمية والدولية.⁵⁶

وجاءت مع هذا الإنقسام الحاد بين اللبنانيين نشأة المحكمة الدولية بموجب القرار 1595 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، لتظهر مأزق السياسة الداخلية وتعمق هذا الإنقسام بين اللبنانيين. وبعيداً عن التجاذبات السياسية وما تسببه من إنقسامات بين الفرقاء اللبنانيين، فإن أهمية المحكمة الدولية كآلية أساسية لإعادة الشعور بالثقة بين المواطنين حول سيادة القانون وفي بناء السلام تكمن في كونها تساعد على إرساء روادع خاصة وعمامة وعلى توفير شكل مباشر من المحاسبة لمرتكبي تلك الجرائم وتقديم العدالة للضحايا وذويهم. إلا أن تحقيق العدالة الإنتقالية في لبنان بعد نهاية الحرب اللبنانية من جهة وانسحاب الجيش السوري من جهة أخرى، لا يتوقف عند حدود معرفة قتلة رئيس الحكومة اللبناني ورفاقه وحسب، بل ثمة ملف إنساني لا يزال قائماً منذ وقف القتال الداخلي ودخول القوات العسكرية السورية إلى لبنان، إذ تشكل قضية المفقودين والمعتقلين اللبنانيين في السجون السورية معياراً أساسياً من معايير تحقيق العدالة الإنتقالية تمهيداً لتثبيت مشروع بناء السلام في لبنان. وقد أدخلت هذه القضية الإنسانية في مسلسل طويل من التناقض والغموض وأحياناً الظلم. ورغم التحرك الأهلي للمطالبة بمعرفة مصير المعتقلين في السجون السورية، يبقى غياب الآلية العلمية والجديدة من قبل المسؤولين الرسميين في التعاطي مع هذه القضية الإنسانية من جهة، إلى جانب غياب النية لدى الجهات السورية بحل هذه القضية من جهة أخرى، من شأنه أن يعرقل جهود إعادة بناء الثقة بين الطرفين اللبناني والسوري وإقامة أفضل العلاقات بين البلدين الجارين اللذين تربطهما الكثير من المصالح الحيوية والأمنية المشتركة.⁵⁷

ومن جهتها احتفظت إسرائيل بوجودها العسكري في لبنان، خلافاً لكل القرارات الدولية ذات الصلة، حتى العام 2000 مع نجاح المقاومة الإسلامية اللبنانية في نضالها ضد القوات الإسرائيلية لتحرير كامل جنوب لبنان باستثناء مزارع شبعا وتلال كفرشوبا. ولعل رفض الحكومة اللبنانية توقيع اتفاق صلح مع إسرائيل إلا بعد الوصول إلى حل شامل ودائم وعادل للقضية الفلسطينية واعتراف إسرائيل بحق العودة للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين، إلى جانب أطماع الكيان الإسرائيلي بمقدرات لبنان وموارده الطبيعية، ادخل البلاد في حروب متعددة ضد إسرائيل كانت أعنفها حرب تموز للعام 2006، خاصة لجهة الدمار الكبير

Trois ans après la " révolution des cèdres ", des jeunes Libanais disent leur déception. - 56
LEMOND.FR. 14/02/2008

57 - نقولا طعمة : ملف المفقودين بلبنان جرح نازف . صادر عن العدالة الإنتقالية في العالم العربي .
<http://www.arabty.org/news>





الذي ألحقت القوات العسكرية الإسرائيلية ببلدان ومنشآته ومدنييه، مخالفة كل الأعراف والمواثيق الدولية التي ترعى سير الحرب خاصة لجهة عدم التمييز بين قتل المدنيين والعسكريين ولجهة الأسلحة المستخدمة والمحرمة دولياً وتعني بذلك الكمية الكبيرة من الألغام والقنابل العنقودية غير المتفجرة التي لا يزال الجنوب اللبناني يعاني من وجودها.⁵⁸

غير أن حرب تموز إنتهت مع تبني مجلس الأمن القرار 1701 الذي تمت الدعوة بموجبه إلى وقف كامل للعمليات القتالية في لبنان من جانبي حزب الله وإسرائيل وسحب كل قواتها من جنوب لبنان. كما نص على ضرورة إيجاد منطقتين بين الخط الأزرق ونهر الليطاني تكون خالية من أي مسلّحين ومعدات حربية وأسلحة عدا تلك التابعة للقوات المسلحة اللبنانية وقوات اليونيفيل.⁵⁹

ورغم أنها ليست وكالة إنسانية أو تنموية، فقد كانت لليونيفيل منذ السنوات الأولى لإنتشارها في عام ١٩٧٨ على الأراضي اللبنانية، نزعة إنسانية قوية لمعالجة الآثار الناجمة عن الحروب والإحتلال في جنوب لبنان، فضلاً عن دورها في حفظ السلام جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة اللبنانية، سعيها منها إلى تأسيس منح إستراتيجي جديد في جنوب لبنان لإيجاد حل طويل الأمد من خلال العملية السياسية التي ترسي المعايير الضرورية لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار.⁶⁰

غير أن الخروقات الإسرائيلية شبه اليومية للسيادة اللبنانية ضاربة بعرض الحائط القرارات الدولية ذات الصلة، إلى جانب مواصلة احتلالها لجزء من الأراضي اللبنانية فضلاً عن التعدادات التي تسجلها يومياً على الموارد الطبيعية الخاصة بلبنان (المياه والثروة النفطية الموعودة)، جعل من قضية وقف إطلاق النار بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي موضع تهديد وعدم إستقرار بشكل مستمر، خاصة مع تمسك جزء كبير من المواطنين اللبنانيين بخيار المقاومة العسكرية، التي أجمعت المواثيق الدولية والحكومات اللبنانية المتعاقبة على شرعية عملها طالما أن سلاحها موجه ضد إسرائيل وضد إحتلالها لبعض أجزاء الجنوب اللبناني.

أمام هذه الإشكاليات الأمنية تبرز مسألة أهمية تمكين المؤسسة العسكرية الوطنية⁶¹ بشكل تصبح معه الدولة قادرة على بسط سيطرتها على كل الأراضي اللبنانية. إذ لا يمكن الحديث عن بناء دولة قوية وقادرة بدون تمكين الجيش اللبناني وتطوير إمكاناته البشرية والتقنية واللوجستية والعسكرية، لتأمين أفضل تغطية وانتشار في مختلف المهمات المطلوبة أو تلك التي تطرأ بشكل مفاجئ، إلى جانب تمكين العقيدة العسكرية التي تحميها من أي احتمال للإنقسام، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على بناء الدولة التي تبقى محمية من كل ما قد تواجهه من مخاطر أمنية داخلية أو خارجية تجانساً مع معادلة «الجيش والشعب والمقاومة» التي ارتضاها معظم السياسيين اللبنانيين حالياً لتأمين الدفاع عن لبنان في وجه التهديدات الإسرائيلية، بانتظار أن يصبح للبنان

58 - الأمم المتحدة، «محفظة مشاريع مكافحة الألغام 2009»، نيويورك 2009، صفحة 23.

59 - راجع القرار 1701 الصادر بالإجماع عن مجلس الأمن في جلسته 5511 المعقودة بتاريخ 11 آب / أغسطس 2006.

60 - United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL): Monitoring cessation of hostilities and helping ensure humanitarian access to civilian population. <http://www.un.org/en/peacekeeping>

61 Kira Kern: "What is the role of military in development?" Peace and collaborative development network. August 10, 2011. <http://www.internationalpeaceandconflict.org/profiles/blogs>





جيشه القادر بمفرده على منع الإعتداءات عليه وردعها، وتمهيداً لحل قضية سلاح المقاومة وإحتوائه ضمن إستراتيجية لا تُبنى إلا بالحوار بين الفرقاء اللبنانيين.

وفي النهاية لا بد من الإشارة إلى نقطة أخيرة تعكس مدى خطورة ربط لبنان، الدولة الخارجة من الحرب، بالأزمات الخارجية. فالإختلال في التوازن العربي والإقليمي والدولي، وإنعكاسه على التوازن الداخلي اللبناني، إلى جانب الممارسات الخاطئة للحكم على مختلف المستويات وأشكال وصيغ التعاطي السوري مع الوضع في لبنان واستمرار الإحتلال الإسرائيلي والتهديد الدائم بعمليات عسكرية جديدة، من شأنها أن تشكل أسباباً كافية ومباشرة في تعطيل الإتفاق بين اللبنانيين وتحقيق العجز في المشاركة في الحكم؛ كما أن عدم استيعاب الأطراف السياسية لهواجس بعضها البعض قد يدفع إلى المطالبة بتغيير الصيغة بما يهدد العيش المشترك ويعيد توليد وإنتاج أسباب الحرب الأهلية بوجهها الداخلي، كما ويعيد البلاد ولو بعد حين إلى دوامة العنف المتجددة في كل حقبة تاريخية غير متباعدة. وبناءً على ذلك كيف ينعكس هذا الواقع السياسي والأمني على جهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية؟

مبحث ثان: التحديات السياسية والأمنية وإنعكاسها على التنمية الإقتصادية والإجتماعية

تقوم وظيفة الدولة الأساسية على إدارة استثمار الموارد وعلى الإجراءات الملائمة لضبط ومعالجة النزاعات الناجمة عن توزيع الثروة بين الفئات المكونة للمجتمع خوفاً من تعميق مشكلة الفقر ووضع حد لأي مشروع يعمل على استمالة أو تحريض الجماعات الفقيرة على تأجيج النزاعات. لذلك فإن الدور الأساسي للدولة الديمقراطية الخارجة من الحرب يقوم على حماية التوازن الإجتماعي وتعزيز قوته ومعالجة نقائصه تمهيداً لبناء السلام الدائم وتثبيت أسسه العادلة⁶² وبناءً على ذلك كيف تنعكس التحديات السياسية والأمنية على التقدم الإقتصادي والإجتماعي في لبنان ما بعد الحرب؟

- فقرة أولى: العلاقة ما بين الإدارة السياسية وتحقيق النمو وتعزيز التنمية الإقتصادية

بعد نهاية الحرب الأهلية ومرور خمسة عشرة سنة من المأسى والدمار وقيل استكمال مسيرة التحرر من الإحتلال الإسرائيلي، خرج اللبنانيون واقتصادهم منهكين بعدما وصلت الأوضاع الإقتصادية إلى حد كبير من الإنهيار إذ دخل لبنان في مرحلة ركود اقتصادي منذ منتصف التسعينيات مما عكس تدنياً على مستوى النمو بفعل قلة الطلب والمداخيل بالإضافة الى "هزلة المؤسسات" الخارجة من الحرب وغلاء المعيشة وارتفاع الفوائد وشح الموارد الإنتاجية. فجاء التركيز على إعادة الإعمار الذي استبعد الحاجات الإجتماعية والإقتصادية والإنسانية، وبدل تحقيق تنمية حقيقية تم دفع لبنان إلى فخ المديونية.⁶³

جاءت عملية إعادة الإعمار لتفوق قدرات الدولة اللبنانية المنهكة من سنوات الحرب الطويلة، ما استدعى تويلاً خارجياً تحول معه لبنان إلى البلد الأكثر إستدانة في العالم قياساً مع عدد سكانه. ولعل أكثر التحديات التي تقف عائقاً أمام تحقيق التنمية الإقتصادية في لبنان تكمن في زيادة مشاكل الدين المتركمة ونقص تدفقات الموارد الخارجية. فأزمة الديون تزيد من حدة نقص الموارد المالية الضرورية للتنمية الإقتصادية، مما يزيد الوضع

62 - أحمد بعلبكي: موضوعات وقضايا خلافية في تنمية الموارد العربية - مقارنة إجتماعية - إقتصادية. الكتاب الأول. دار الفارابي بيروت - لبنان. الطبعة الأولى 2007. صفحة 75.

63 - إيلي يشوعي: إقتصاد لبنان موقف وتحليل. مكتبة لبنان. بيروت - لبنان. الطبعة الأولى 2002. صفحة 10 - 11.





صعوبة على صعوبته؛ إذ إنهارت أكثرية الطبقة الوسطى إلى مصاف الطبقات الدنيا، واتسعت دائرة الفقر والفقر المدقع، وتردى مستوى الخدمات الأساسية ونطاق تغطيتها، وانخفضت المداخل الحقيقية للأكثرية الساحقة من اللبنانيين وخاصة من ذوي الدخل المحدود بينما ارتفعت ثروات قلة منهم بمعدلات هائلة.⁶⁴ إن هذا الواقع يحدّ من إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي ويسخّر جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة خدمة للدين العام، ويجعل من آلية خدمة الدين تفرض نظاماً ضريبياً قاسياً على كاهل الطبقات الشعبية وأصحاب الدخل المحدود، وتوزيع غير عادل للثروة وتعميق الفوارق بين المواطنين وزعزعة البنى الإجتماعية وتفشي الظلم الإجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه أسس التماسك الوطني بدل تحرير الطاقات وتعزيز المبادرات الجماعية والفردية. ورغم تحذيرات واعتراضات العديد من الإقتصاديين على السياسات النقدية والمالية المتبعة منذ وقف العمليات العسكرية، تعمّمت الأزمة الإقتصادية في لبنان خلال سنوات السلم أكثر بكثير من سنوات الحرب.⁶⁵

أما من ناحية البعد الجغرافي للتنمية، فمن المفترض أن يشمل الإنماء المتوازن مختلف المناطق بدون إستثناء، ولا تكون درجة التفاوت في إنماء المناطق كبيرة، لما يحققه هذا التوازن من استقرار إجتماعي وسياسي يوفر للمواطن شروط العيش الكريم. من ناحية ثانية يؤدي الإنماء المتوازن إلى ترسيخ الوحدة الوطنية، إذ يشعر أبناء الوطن بمختلف مناطقه أن الدولة تحتضنهم وترعى شؤونهم، فتزول الحساسيات التي قد تنشأ بين أبناء المناطق نتيجة الخلل في التنمية والتفاوت بين مناطق نامية وأخرى غير نامية ما يؤدي بالتالي إلى تقلص التفاوت في المستوى الإجتماعي. وقد رفعت الدولة اللبنانية هذه القضية إلى مستوى القضايا الأساسية بعد إدراجها ضمن الفقرة (ز) من مقدمة الدستور عند تعديله بموجب وثيقة الوفاق الوطني، خاصة بعد أن ربطتها بوحدة الدولة واستقرار نظامها السياسي.⁶⁶

غير أن جهود الإنماء والإعمار ومعظم الإنفاق العام تركزت بشكل كبير في العاصمة بيروت وجعلتها مركز السلطة والخدمات على حساب المناطق الأخرى. فبدل تصحيح التفاوت بين المناطق الذي ميّز مرحلة ما قبل الحرب الأهلية في لبنان، جاءت عملية إعادة الإعمار والإنماء غير المتوازن لتعمق من آثار النزاعات أكثر فأكثر، حيث أعطيت الأولوية المطلقة لإعمار الوسط التجاري والتاريخي لمدينة بيروت بأساليب إقتصادية ومالية وقانونية جديدة أثارت الكثير من التحفظ لدى أصحاب الحقوق، خاصة لجهة ربط المشاريع الإنمائية بعملية التوافق السياسي والمجتمعي والمصالح الشخصية والحساسيات الطائفية والمناطقية.⁶⁷

كما أن الإنماء المتوازن بين المناطق يعني فعليا الإنماء المتوازن بين قطاعات الإنتاج. فالقطاع السياحي هو من ضمن القطاعات التي تتمتع بنمو مستدام نظراً لما يملكه لبنان من آثار قيمة وقدرات متنوعة تعكس إنفتاح

64 - مع الإشارة إلى أن معدلات النمو الاقتصادي المعلن عنها في لبنان لا تستند إلى أي مقياس علمي، إذ إن السطرات في لبنان ترفض إجراء أية دراسة احصائية علمية للاقتصاد، وتأخذ من بعض مؤشرات الاستهلاك دليلاً لمعدلات النمو التي تتناسب مع رغبات الحكم وتخدم مصالحه الدعائية، مثل خفض نسبة الدين العام للناتج المحلي القائم، للتغطية على تفاقم الدين العام وكلفته الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

65 - إيلي يشوعي : إقتصاد لبنان موقف وتحليل. مرجع سابق . صفحة 14 .

66 - ”الفقرة (ز): الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً وإجتماعياً وإقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة وإستقرار النظام « .

الدستور اللبناني الصادر بتاريخ 23 أيار سنة 1926 مع جميع التعديلات التي تناولته . مرجع سابق . صفحة 6.

67 - جورج قرم : الإعمار والمصلحة العامة - في إقتصاد ما - بعد - الحرب وسياسته . دار الجديد . بيروت - لبنان . الطبعة

الأولى 1996 صفحة 84.





المجتمع اللبناني على كل التطورات العالمية والتغييرات المستمرة. ولكن طالما أن النزاع بين لبنان وإسرائيل لا يزال قائماً من جهة، وطالما أنها لا تزال تشكل العدو الملاصق الطامع والمعتدي من جهة أخرى، فإنه لا يمكن الإعتماد بشكل مطلق على القطاع السياحي واستقطاب السواح لإنعاش الإقتصاد اللبناني. وعليه تبرز هذه المعضلة كتحدي آخر للتنمية الإقتصادية في لبنان، بحيث أن الأزمة هي أزمة قطاعية بامتياز.⁶⁸

فعلى المستوى الزراعي، ورغم ضيق المساحة الزراعية تبقى الزراعة اللبنانية حالة متميزة في منطقة الشرق الأوسط لجهة توفر الظروف المناخية الخاصة والتي تفتح المجال لتنوع كبير في منتجاتها. ويتسم هذا القطاع بحيوية كبيرة كانت ظاهرة جداً حتى بداية الحرب اللبنانية، ولم تقتصر أهدافه على إنتاج السلع الغذائية فحسب، بل في تعزيز العلاقة المتينة التي تربط ما بين الصحة والغذاء والبيئة والتنمية والتوزيع السكاني ومحاربة الفقر.⁶⁹

ولما كان التطور الزراعي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالثروة الوطنية 70، فإن هذا القطاع بشقيه النباتي والحيواني، يتعرض في لبنان للتهيش الكبير في مقابل الإهتمام المتزايد بالقطاعين السياحي والخدماتي؛ وليس أدل على ذلك من تدني حصته في موازنة الحكومات المتعاقبة لما بعد الحرب، والتي لم تؤد سوى إلى حلول جزئية لمشاكل هذا القطاع وما لها من تأثير سلبي على التربة وعلى نوعية الإنتاج الغذائي السليم، والتي تشكلت مجملها عوامل تأخر للقطاع الزراعي.

وأمام هذه المعضلات لا يساهم القطاع الزراعي سوى بنسبة محدودة جداً من الناتج الإجمالي المحلي. فبحسب معطيات البحث حول الإنتاج الزراعي للعام 2002 ساهمت الزراعة بحوالي 7% من الدخل الوطني، وهي تنحدر من سنة إلى أخرى حتى بلغت حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي تبعاً للحسابات الوطنية لسنة 2009، وهي نسبة خطيرة جداً في زمن يكافح فيه العالم من أجل سلامة الأمن الغذائي وندرة الموارد الطبيعية وتقليص نسبة الفقر. وما ارتفاع أسعار المواد الغذائية سوى مؤشر إلى خطورة الإهمال الزراعي في البلاد حيث يستورد لبنان أكثر من 80% من إستهلاكه الغذائي ويشكل استيراد المواد الغذائية القسم الأكبر من عجزه التجاري؛ لذلك لا بد من تحسين نسب تغطية استهلاكه من إنتاجه المواد الغذائية خاصة مع ما لهذا الإنتاج من ميزات تفاضلية كثيرة إن تم العمل على استثمارها بشكل سليم.⁷¹

ولعل لإلتزام الحكومات بمساعدة المزارعين على زيادة إنتاجيتهم لا يأتي فقط من أجل المنافع الإقتصادية البديهية، وإنما للتأثيرات الإجماعية التي تنتج عنها. فتفعيل القطاع الزراعي من شأنه أن يعزز الإنماء المتوازن، خاصة إذا كانت الزراعة تشكل المورد الأهم للدخل في المناطق الريفية النائية والمحرومة. فضلاً عن أنه يعتبر عاملاً أساسياً في تحقيق التوازنات الإجماعية وتفاذي الإضطرابات الناتجة عن النزوح من الريف والتمركز

68 - روجيه سناس : نهوض لبنان - نحو رؤية إقتصادية إجماعية . دار النهار للنشر بيروت - لبنان . الطبعة الأولى 2007. صفحة 145 - 147.

United Nations Development Program (UNDP): Vulnerability, Adaptation and Mitigation - 69 chapters of Lebanon's Second National Communication-Climates risks - Vulnerability & Adaptation Assessment .Final report MOE and UNDP, 2007. Page 2

Adam Smith : An Inquiry Into The Nature And Causes Of The Wealth Of Nations .The - 70 .Pennsylvania University . 2005. Page 539

71 - روجيه سناس : نهوض لبنان - نحو رؤية إقتصادية إجماعية .مرجع سابق . صفحة 109 - 111.





السكاني العشوائي حول المدن الكبرى⁷².

وكما هو الحال في المجال الزراعي فإن التنمية الاقتصادية المستدامة لا يمكنها أن تهمل القطاع الصناعي، خاصة وأن دينامية التكنولوجيات الحديثة تتجه اليوم نحو الصناعة أكثر من السياحة والخدمات. ولعل أهمية تعزيز هذا القطاع تكمن في كونها تحد من البطالة خاصة عند الشباب، وهجرة أفضل الأدمغة كحل نهائي لا بديل له للتخفيف من وطأة الأزمة الداخلية، ووقف المطالبة بالإصلاحات والتغيير بما يضمن حق الشباب اللبناني في استثمار طاقاتهم العلمية والعملية في سبيل التنمية الاقتصادية وتحريك عجلة النمو الإقتصادي.⁷³ وفي ظل غياب الأرقام الرسمية لعدد العاطلين عن العمل في لبنان حالياً⁷⁴، تبقى الهجرة بحثاً عن لقمة العيش وكأنها الحل الوحيد والنهائي لدى الشباب اللبناني. ولعل ضعف الإلتزام السياسي تجاه هذه القوى الصاعدة، هو الذي أفسح المجال للحكومات كي تتلصق في موضوع قضايا الشباب ونظرة الدولة إلى موضوع الهجرة على أنه يشكل مخزجاً لمشكلة البطالة وتحسين الأوضاع الاقتصادية؛ والوقائع تؤكد إما عجزاً أو قصوراً أو رفضاً من قبل الحكومات المتعاقبة لتحديد سياسة واضحة تستوعب متطلبات الشباب اللبناني وتضع الإطار العام لاستيعاب قدراتهم وطاقاتهم وإستثمارها في سبيل التقدم التنموي.

الشباب اللبناني المتعلم يواجه تحديات كبيرة عند التخرج نتيجة عدم توفر فرص العمل وتدني الرواتب مقارنة بمستوى الشهادة الجامعية التي استحصلوا عليها. كما أن عدم وجود الدراسات الخاصة بتحديد متطلبات وحاجات سوق العمل اللبناني والتي تشكل جزءاً أساسياً وحاسماً من متطلبات تنمية المجتمع، من شأنه أن يوقع خريجي الجامعات في مشكلة البطالة نتيجة إصطدامهم بواقع عدم توفر فرصة العمل التي تتلاءم مع طبيعة إختصاصاتهم. عدا عن إنعكاس الواقع السياسي والطائفي الذي تتجلى ملامحه في مفهوم «الزبائنية» والتي تشكل سبباً آخر من أسباب هجرة الشباب غير الميالين إلى مواجهة المنافسة غير العادلة.⁷⁵

كما لا بد من التشديد على تداعيات أزمة النظام اللبناني على مسار التنمية، إذ تنعكس التجاذبات السياسية بشكل سلبي على جهود التنمية الاقتصادية وعلى الثقة الداخلية والخارجية بلبنان. فالتنمية الاقتصادية محكومة بسقف المناخ السياسي الداخلي ومهددة بالانتكاسات السياسية والأمنية بشكل مستمر. وعليه فإن الإنقسام السياسي الحاد بين الأطراف اللبنانية وتجدد الأزمات السياسية والتي تفرض نفسها عند كل إستحقاق دستوري في البلاد، يؤثر سلباً على النمو الإقتصادي وحجم الدين بالنسبة إلى حجم الناتج المحلي وتؤخر الإصلاحات وتعرقل بالتالي الجهود التنموية في كل مراحلها، كما تعيق مصالح المواطنين وسير أعمالهم وحياتهم اليومية. وعلى مستوى مفاير يشكل الفساد الإداري تحدياً كبيراً للتقدم التنموي خاصة على المستوى الإقتصادي بسبب تبديد المبالغ والأموال المهذرة أو المسروقة والتي كان من الممكن إستغلالها في جهود التنمية ورفع معدلات النمو الإقتصادي. وتعرف الإدارات اللبنانية كل أنواع الفساد التي تتراوح ما بين جرم التدخل والمحسوبية والزبائنية وإستغلال النفوذ والإختلاس وعدم ترشيده الإنفاق. وقد يصل الفساد في بعض

72 - أحمد بعلبكي : حول معوقات التنمية في لبنان - مقارنة إجتماعية - ثقافية. الكتاب الأول . مرجع سابق . صفحة 157-158.

73 - روجيه سنناس : نهوض لبنان - نحو رؤية إقتصادية إجتماعية . المرجع السابق . صفحة 134.

74 - بعضهم يرى أن البطالة وصلت إلى 15% والبعض الآخر يؤكد على أن نسبة البطالة تجاوزت 24% وبعضهم إلى 30%.

75 - إيلي يشوعي : إقتصاد لبنان - موقف وتحليل . مرجع سبق ذكره . صفحة 139.





الإدارات إلى حدّ إساءة التصرف في أداء الوظيفة العامة خاصة في ما يتعلّق بإدارة الأموال العامة وإهدارها بطريقة غير مبررة مقارنة مع التكلفة لأي مشروع أو مقارنة مع الحاجة الفعلية للإنفاق المطلوب والضروري، فتتفق أحياناً بمبالغ طائلة على أمور ومشاريع لا تتناسب مع حجم هذه المبالغ أو لا تعكس قيمتها الحقيقية⁷⁶. ويشير تقرير منظمة الشفافية الدولية إلى أن لبنان تراجع خلال الأعوام الثلاثة الماضية في مكافحة الفساد، وبات في موقع متأخر عربياً وعالمياً. كما لم يتخذ خطوات فاعلة لمواجهة ومكافحة الفساد، إذ بقي في المرتبة مئة وسبعة وعشرين على سلم مؤشر مكافحة الفساد الذي يضم مئة وثمانية وسبعين دولة. وقد حذرت منظمة الشفافية الدولية من أن للفساد آثاراً مدمرة على النظامين السياسي والإقتصادي في لبنان. وبناءً على ذلك فإن تحديث الإدارات العامة ومحاربة الفساد لن يكون مشروعاً مستورداً من الخارج بل هي مهمة وطنية بامتياز أفراداً ومؤسسات وهيئات أهلية وحقوقية ومدنية⁷⁷.

«وتعمل هذه الجمعيات الأهلية على محاربة الفساد والدعوة إلى الإصلاح الإداري، ولعل أقل ما تقوم به انها تساهم بفضل نشاطاتها في نشر ثقافة الإصلاح، أما الدولة فإن بعض مبادراتها خجولة والبعض الآخر أخفق ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن بعض هذا المحاولات لم يأت في الزمان والمكان المناسبين وأخطأ الهدف وأعطيا نتائج عكسية. ولعل معاينة مواطن الفساد في الإدارة العامة بدون المبادرة إلى معالجتها كانت أيضاً وراء فشل محاولات الإصلاح، لأنه أمام هذا الواقع تتعزز حالة عدم الخوف لدى الموظف المخطئ فيتمادى في فساده، كما تتعزز حالة عدم الثقة لدى المواطن بدولته لأنه لم ير أن الموظف المخطئ قد نال نصيبه من العقاب، فتخف مناعته وتعزز في المقابل حالة عدم الممانعة لدى الموظف غير المخطئ، وبالتالي يضع الأمل في اي إصلاح في المستقبل، وهذا ما حصل مراراً»⁷⁸.

أما على مستوى التنمية البيئية في لبنان، فقد صدرت عدة مراسيم وقوانين تتناول حماية البيئة والغابات والثروة الحرجية والحيوانية ومكافحة التلوث والمواد السامة، وتعمل الحكومة اللبنانية ممثلة بوزارة البيئة على تعزيز التنمية البيئية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وبمساعدة المنظمات الأهلية العاملة في هذا المجال (مثل حملات التشجير الواسعة والمشاريع الخاصة بحماية البيئات المختلفة من غابات وسهول وشواطئ ومستنقعات وأنهار وبحيرات وينابيع). كما شكل القانون رقم 444 الصادر في العام 2002 الإطار القانوني لحماية البيئة من الإتهكات والتعديات. غير أن غياب الرقابة المنظمة والعقوبات الحاسمة، فضلاً عن تدخل أصحاب النفوذ وتأمين الغطاء السياسي لكل من يرتكب جرماً بحق الطبيعة، يجعل من قضية حماية البيئة في لبنان مسألة ثانوية مع إستممرار عدم تفعيل الوعي الإجتماعي بأهميتها القسوى.

كما لا بد أن نضيف إنعكاسات الآثار البيئية للعدوان الإسرائيلي على لبنان صيف العام 2006، والتي وضعت البلاد أمام تحديات بيئية كبيرة إنعكست بشكل سلبي على جهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، تماماً كما جاء في « تقرير التقييم البيئي لما بعد النزاع » الذي أعدّه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بطلب

76 - ليلي بركات : الفساد - المديرية العامة للثقافة، دراسة عينية من حالات الفساد المستفحل في الإدارات العامة. دون ذكر دار النشر. بيروت - لبنان. الطبعة الأولى 2011. صفحة 34-35.

77 - الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية : دراسة حول نظام النزاهة الوطني - لبنان. صادر عن منظمة الشفافية الدولية بالتعاون مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID 2009). صفحة 29.

78 - مقابلة مع الدكتور إمطانيوس الحلبي، المقتش العام الإداري، رئيس شؤون الموظفين في مجلس الخدمة المدنية بالوكالة، مرجع سابق.



من الحكومة اللبنانية، والذي اظهر مدى فداحة الخسائر التي تكبدها الطبيعة في لبنان.⁷⁹

- فقرة ثانية، إنعكاس الواقع الاقتصادي على مسار التنمية الإجتماعية

رغم كل التحديات التنموية التي يواجهها لبنان، تتمتع التنمية البشرية بعناصر إيجابية مختلفة مقارنة بالعديد من الدول المجاورة. فقد راكم لبنان عبر التاريخ رأسماً اجتماعياً كبيراً من خلال مستوى التعليم والتبادل الثقافي وامتلاك المهارات اللغوية والتجدد الفكري والتنظيمي والمنافسة. هذه العوامل كان من شأنها أن تضعه في موقع متميز في المنطقة وتمكنه من التفوق على المستوى الاقتصادي الجديد المواكب للعولمة والمساهمة في تعزيز الثقافة العربية بوجه عام واللبنانية بشكل خاص. وتشمل هذه العوامل التعددية اللغوية المتمكنة، التي تمنح لبنان ميزة متقدمة تمكنه من تعزيز جهود التنمية الإجتماعية والمشاركة الفعالة في الإقتصاد العالمي. وتشمل المظاهر الهامة التي ينبغي التشديد عليها ضرورة تعميم المعارف العلمية والتكنولوجية، وتوفير التعليم الرفيع المستوى وتحسين نوعيته وإدارته الفعالة، وتخفيف نسبة الأمية التي رغم أنها تعتبر الأدنى في المنطقة غير أنها لا شك تشكل عبئاً ثقيلاً على تقدم وتطور المجتمع اللبناني، فضلاً عن المساهمة في الإندماج الإجتماعي والحفاظ على الهوية الثقافية وتمكين الشرائح الإجتماعية كافة بما فيها الشباب والنساء وسكان الأرياف وتنمية قدراتهم.⁸⁰

لكن من جهة أخرى، ورغم غياب الأرقام الرسمية وكل السياسات الخاصة بموضوع الفقر وما له من إنعكاس خطير على الإستقرار السياسي والإجتماعي في بلد ينوء تحت ثقل الإنقسامات المتنوعة، يؤكد تقرير الأمم المتحدة الإنمائي بأن الفقر يعدّ من أبرز المشاكل في لبنان بالرغم من بعض التحسن الملحوظ في العقد الفائت، وتقدر نسبته القصوى بـ 8% من السكان اللبنانيين في العام 2005، أي أن 300 ألف شخص في لبنان هم غير قادرين على سد حاجاتهم الأساسية من الغذاء وغيره. ويقع حوالي 28.5% من السكان دون خط الفقر الأعلى أي أن الفرد الواحد يتقاضى 4 دولارات أميركية يومياً. وهناك تفاوت هائل في انتشار الفقر مع تركّز ضخم في بعض المناطق⁸¹، إذ تشهد مناطق الهرمل وبعبك وعكار النسب الأعلى من الفقر في حين أنّ هذه النسب تنخفض إلى 0.7% في بيروت. وتشير البيانات أيضاً إلى تزايد الفقر في المدن لا سيما في أكبر الضواحي في لبنان مثل بيروت وطرابلس وصيدا، وهذا ما تبيّنه علامات الفقر من عمالة الأطفال والأوضاع البيئية والتربوية والصحية المتدهورة، فضلاً عن إنتشار جرائم السرقة والقتل.⁸²

United Nations Environment Programme UNEP : Lebanon Post- Conflict Environment - 79
tal Assessment .First published by the united nations environment programme UNEP ,2007.
.Page 9

80 - اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): تقرير التنمية البشرية ومؤشرات التنمية البشرية في لبنان . الأمم المتحدة . نيويورك 2009. صفحة 15.

United Nations Development Program (UNDP): Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon. Country Study published by IPC, n.13. International Poverty Centre. 2008.
.Page 6

82 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الفقر والتنمية الإجتماعية في لبنان .
http://www.undp.org.lb/WhatWeDo/poverty_ar.cfm





وحتى يومنا هذا، لا يزال لبنان يفتقد لوجود خطة وطنية تحد من الفقر وتعمل على تحقيق التكامل الاجتماعي وتوفر التنمية المتوازنة بين كل المناطق اللبنانية، وتتضمن رؤية شاملة تؤكد على أهمية التوزيع العادل للموارد والثروات بالإضافة إلى توفير فرص للعمل، إلى جانب وضع شبكة للضمان الاجتماعي تؤمن الحصول على الخدمات الصحية والتربوية وضمان الشبخوخة. هذه الخطة الاجتماعية الضرورية للحد من الفقر لا يمكنها أن تدخل حيز التنفيذ بشكل مجدٍ إلا من خلال العمل المتواصل والقائم على التنسيق بين الحكومة وهيئات المجتمع المدني التي تحرّك التفاعل بين المشاريع الاجتماعية المختلفة. ولعل أهمية هذا التنسيق لا تقتصر على تعزيز التنمية فحسب، بل تساعد أيضاً على الحد من النزاعات تمهيداً لتثبيت مشروع بناء السلام العادل والدائم.

مبحث ثالث، دور المنظمات غير الحكومية - بين الفاعلية والمحدودية

تميزت المنظمات غير الحكومية العاملة في لبنان منذ بداية الستينات من القرن الماضي مروراً بفترة الحرب الأهلية وما بعدها بحيوية لافتة، حيث طبعت الحياة الاجتماعية بطابع خاص وشملت كل ميادين العمل الإنساني وكل قطاع عانى من نقص أو عجز أو تقصير من قبل الدولة، حتى اعتبر البعض أن حيوية هذه المنظمات غير الحكومية أتت نتيجة ضعف الدولة أو تقلص دورها⁸³

وبناءً على الدراسات والوثائق والمعلومات المستقاة من عدة مصادر، تمّ رصد المجالات الرئيسية التي تدخل ضمن إطار عمل المنظمات غير الحكومية في لبنان. علماً بأن بعض هذه المنظمات لا حدود واضحة لنشاطاتها، حيث تتداخل المجالات في بعضها البعض مما يجعل مهمة التقسيم أو التصنيف صعبة وغير واضحة المعالم. ولكن يمكن اعتبار أن عمل معظم هذه المنظمات في لبنان تناول المجالات الإنمائية وتلك الخاصة بنشر ثقافة اللاعنف وإدارة الأزمات وبناء السلام.

وبناءً على ذلك، يشمل المجال الإنمائي التدريب المهني وتشجيع الاستثمار والقروض الصغيرة وإنشاء مشاريع اقتصادية منتجة (في الزراعة، الصناعة، التجارة أو غيرها). وأما المجال الوطني فيتضمن قضايا حقوق الإنسان والحريات وتعزيز المواطنة ونشر الوعي حول مفاهيم الديمقراطية والعيش المشترك وثقافة اللاعنف والحكم الرشيد على صعيد الأداء السياسي العام في البلاد، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية النسائية التي تتبنى في عملها الدفاع عن حقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي بصفة عامة والتمييز بين الجنسين.

وتكتسب نشاطات المنظمات غير الحكومية في لبنان أهمية كبرى خاصة لجهة الفئات الاجتماعية التي تستهدفها في نشاطاتها وبرامجها. ويعدّ الشباب أكثر الفئات العمرية المستهدفة في هذه النشاطات. وتعرّف الأمم المتحدة الشباب بالأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و25 سنة، ويقدرون بـ1.03 بليون نسمة أي ما يقارب 18% من مجموع سكان العالم. وفي دراسة خاصة للجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» حول الوقائع والآثار المترتبة على سياسات التنمية ومدى استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب، تبين أن معظم هذه الدول يعطي تعريفاً آخر للفئة العمرية للشباب بحيث تتراوح ما بين 10 و35 سنة⁸⁴.

Ghassan Slaibi : Les actions collectives de résistance civile à la guerre. Le Liban - 83

.aujourd'hui, Cermoc, CNRS, Paris, 1994. Page 119- 136

84 - اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) : تقرير السكان والتنمية - العدد الرابع - الشباب في منطقة الإسكوا-دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية . الأمم المتحدة - نيويورك . 2009. صفحة 8.





ولعل السبب في دمج الأعمار الصغيرة في ورشة الأعمال والتدريب إنما يعود إلى حساسية هذه الفئة العمرية لجهة تنمية معارفها وقدراتها ومواقفها وسلوكياتها التي تتعرض للتقلّب والإختلاف تبعاً لإختلاف دورة الحياة. وبدورها تعمل بعض المنظمات غير الحكومية في لبنان على توسيع نشاطاتها لتتال صغار السن من الشباب دون سن الخامسة عشر لمساعدتهم على تحقيق النمو الذهني وتنشئتهم على ثقافة السلام ومنطق تقبّل الآخر، بشكل مستمر ومستدام، تمهيداً لتعزيز قدراتهم وتفعيل مشاركتهم في صنع القرار في الحياة العامة والحياة السياسية⁸⁵.

ورغم ديناميتها وفعاليتها، تواجه المنظمات غير الحكومية عدداً كبيراً من المعوقات التي من شأنها أن تحول دون تحقيق أهدافها بشكل كامل ومتواصل. فعدم توفر المعلومات والتقارير الرسمية والإحصاءات الدقيقة يشكل أبرز هذه المعوقات، سواء على المستوى الإنمائي أو على مستوى بناء السلام مما يساعد على الوقوع بالإزدواجية في المشاريع وهدر الطاقات وتكرار الأنشطة نفسها، الأمر الذي يدفع إلى الإعتماد على تقارير لمنظمات دولية عاملة في هذا المجال وفي طليعتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة أنشطة الإسكوا، حيث تتوفر لهما الإمكانات الضرورية لإستقطاب خبرات مشهود لقدراتها في تعزيز مفهوم التنمية البشرية والتنمية المحلية، وبلورة أولويات حاجاتها وتقنيات تنفيذ المشروعات الملائمة لتنمية هذه الخبرات والمشاركة في تقييمها، فضلاً عن الترويج لسياسات بناء السلام العادل والدائم على قاعدة الحاكمية الرشيدة. حتى أضحت تقاريرها مرجعاً إحصائياً ومنهجياً للباحثين وأصحاب القرار والعاملين والناشطين في ترويج ثقافة التنمية المعتمدة على مشاركة الجماعات لا سيما الأكثر تهميشاً في المجتمع⁸⁶.

كما تكثر المعوقات التي تحدّ من إمكانية المنظمات غير الحكومية في لبنان على متابعة عملها، سواء لجهة التفرد في العمل أو لناحية التمويل. إذ يفترض في العمل التنموي وكل ما يتعلّق بمشروع بناء السلام أن يتم بناءً على جمع الطاقات والعمل بروح الفريق والعتاء على حساب الذات ولصالح العمل المشترك. كما أن ضعف التمويل يحدّ أيضاً من إمكانات المنظمات غير الحكومية العاملة في هذين المجالين من متابعة تنفيذ مشاريعها والوصول إلى تحقيق أهدافها بشكل كامل. إذ إن معظم المنظمات غير الحكومية العاملة في لبنان تعتمد على تمويل خارجي لمشاريعها. وبدورها لا تقدم الجهات الممولة مساعداتها سوى بشكل جزئي يتناول بشكل أساسي إنجاز الدراسات والتدريب وليس تقوية القدرات الذاتية وفق خطة ذات أهداف مستدامة⁸⁷. وإلى جانب الإعتراف بصعوبة تخطي هذه المعوقات، تُجمع المنظمات غير الحكومية على رؤية موحدة تساعد على القيام بعملية التغيير البنوي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية وبناء السلام على قاعدة مستدامة وعادلة.

85 - مقابلة مع السيد فضال الله حسونة ، رئيس جمعية التنمية للإنسان والبيئة DPNA ، بتاريخ 2011/9/14 . وهي جمعية لبنانية علمانية لا حكومية لا تبغى الربح . تأسست سنة 2003 وتعمل ضمن فريق عمل واسع من مؤسسات المجتمع المدني التي تسعى إلى الإستجابة لإحتياجات المجتمع المحلي ، على قاعدة التنمية المستدامة . تشكل المساواة والعدالة وحقوق الإنسان وحماية البيئة الأسس التي تبني عليها الجمعية شراكاتها وتحالفاتها على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي .

Executive Board of the United Nations Development Program population Fund: UNDP- 86
.strategic plan, 2008-2011.DP/2007/43. New York 2007. Page 8-10

87 - مقابلة مع السيد فضال الله حسونة ، رئيس جمعية التنمية للإنسان والبيئة DPNA ، بتاريخ 2011/9/14 . مرجع سابق .





وتتضمن هذه الرؤية:

- تعزيز الوعي المدني ونشر المعرفة حول حقوق الإنسان ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.
- التنسيق المشترك والتخلي عن الذهنية الانفصالية، واستبدال الأنانية والعمل بروحية الفريق الواحد.
- تعزيز وتوسيع مساحة عمل منظمات المجتمع المدني في كل المناطق اللبنانية، فالتغيير لا يمكن أن يتم بنجاح مع وجود مجتمع مدني ضعيف.
- تكثيف التجمعات واللقاءات الدورية بين المنظمات غير الحكومية، والتفكير المشترك للوصول إلى رؤية إستراتيجية موحدة تربط ما بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وتمهّد لبناء تحالف جدي بين هذه المنظمات على قاعدة التخطيط والتعاون والتكامل.
- معالجة الآثار السلبية للنمو السائد والضغط على السياسات المطروحة والتأثير عليها، خدمة للمواطن اللبناني بصرف النظر عن إنتمائه الجغرافي أو المناطق أو العائدي أو الطائفي أو السياسي.
- تكثيف الجهود الرامية إلى ردم الهوة بين المواطن والدولة وتعزيز ثقة الطرفين ببعضهما البعض على قاعدة العدالة والمواطنة الكاملة.
- نشر الوعي حول أهمية مفهوم بناء السلام ومعايير الأساسية، من خلال إدخاله إلى المناهج التربوية، وفتح معاهد خاصة ومراكز متخصصة على تدريب المهارات.
- العمل على صياغة ثقافة حوارية على قاعدة التسامح واحترام خصوصية الآخر والإعتراف بالحقيقة ورفض العنف، ما يساعد على كسر الجمود بين اللبنانيين ويؤسس للتفاعل بين كل فئات المجتمع.







خلاصة الفصل الثاني

إن السلم الذي تلا الحرب في لبنان بين مدى فشل الحكومات المتعاقبة في تلبية الآمال الاقتصادية وتحسين الأوضاع الإجتماعية التي بقيت حتى يومنا هذا مجرد خيارات لم يجتمع اللبنانيون بعد على تحديدها عبر حوارٍ وطني يمهّد لبناء شراكة حقيقية لمواجهة كل التحديات التنموية المستجدة بكل أبعادها والتي تعدّ ركناً أساسياً لتعزيز مشروع بناء السلام.

ولعل عمق الأزمات والإنقسامات التي يعاني منها المجتمع اللبناني تستلزم في ظل تلكؤ الدولة ونظام المحاصصة القائم، وجود مجتمع مدني متضامن وقوي، يساعد على بناء الدولة المدنية الحديثة القائمة على نظام ديمقراطي دستوري مستقر، يكون قادراً على استيعاب التعددية الدينية وترسيخ قيم المواطنة وشرعية الاختلاف وتحصين المجتمع من عوامل التفكك المرتبطة بالطائفية ومختلف مظاهر التعصب، ومؤسس على مبادئ الحكم الرشيد تجنباً للوقوع في الفساد وإحتراماً لحقوق الإنسان والمساواة والعدالة الإجتماعية، والذي يكمن في صلب التنمية وبناء السلام.







خلاصة عامة

لما كان السلام يشكل هدفاً حضارياً تتوق إليه كل شعوب العالم، باتت الهواجس الدولية تتمحور حول كيفية الحفاظ عليه في ظل كل التحديات العالمية التي تفرض نزاعات متنوعة وتجعل من إمكانية إرساء أسس السلام الدائم مهمةً دقيقة وصعبة في الكثير من الدول. أمام هذا الواقع تبرز التنمية بأبعادها السياسية والاجتماعية والإقتصادية وحتى البيئية لتشكّل صمام الأمان للسلام إلى أن أضحت غيابها يزيد من حدة التوتر، لذلك فهي تتكامل وتتفاعل مع مفهوم بناء السلام الذي يتصدى بدوره لأعمق أسباب النزاعات المسلحة ويعمل على تحديد ودعم الهياكل التي تساعد على تقوية وتعزيز السلام لتجنب الإنزلاق في النزاع مجدداً. وإنطلاقاً من المتغيرات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي ضوء ما تعيشه الدول العربية من ثورات تؤسس لمرحلة تاريخية جديدة، يبرز مفهوم التحول الديمقراطي وإقامة العدالة الاجتماعية كشعار موحد لكل المطالب والأهداف الثورية لفرض إعادة الإعتبار للإنسان كمحور أساسي للتنمية تمهيداً لبناء السلام الدائم في منطقة لم تعرف شعوبها الإستقرار السياسي والاجتماعي والإقتصادي والأمني، إلا في حدود ضيقة.

وفي لبنان حيث تكثرت المشكلات والتحديات وتنوعت، تكمن أزمة التنمية في بنية الكيان السياسي والاجتماعي ككل، الأمر الذي يجعل من تعزيز مشروع بناء السلام الدائم والعدل هدفاً شاقاً. ولما كان للتنمية وبناء السلام أن يترسخا بشكل جدي، فينبغي أن ينبعا من واقع المجتمع ذاته. وحتى لا تكون البرامج الإنمائية ومشروع بناء السلام مستوردين، يحتاج لبنان لخطة وطنية شاملة تعالج كل الأسباب الإقتصادية والاجتماعية التي تشكل مصدراً من مصادر عدم الإستقرار. لذلك تقع المسؤولية الأولى على الدولة في رسم سياسة تنموية مستقلة وشفافة تعطي الشعب اللبناني وشبابه بشكل خاص مفتاح التحكم بمصيره ومستقبله ورفاهيته. بمعنى آخر، إن أكثر ما يحتاجه لبنان في هذه المرحلة، هو خطة تنموية إصلاحية واضحة المعالم ومبنية على أسس علمية وواقعية، تأخذ من المعطيات الإقتصادية والاجتماعية، المحلية والإقليمية والدولية، كمنطلق أساسي لمواجهة ومواكبة المتغيرات الحاصلة. وإنطلاقاً من هذه السياسة العامة يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتدخل للعمل إلى جانب الدولة لا بوصفها منافسة لها بل بوصفها شريكة حقيقية وعملها مكمل لعمل الدولة، عبر التوجه نحو تنمية القدرات البشرية والمساهمة في عملية إعادة التأهيل والمصالحة الوطنية ومعالجة المشاكل الأكثر إلحاحاً وطرح رؤيتهم لمجتمع أفضل يحفظ للبناني كرامته الوطنية وقيمه الإنسانية.







لائحة المراجع

كتب ،

- 1 - الحجار حلمي محمد: السلطة في الدستور اللبناني من الجمهورية الأولى إلى الجمهورية الثالثة . الجزء الأول : المشاركة في السلطة. مؤسسة عبد الحفيظ البساط . بيروت - لبنان . الطبعة الأولى 2004.
- 2 - الحص سليم : نحن ... والطائفية . شركة المطبوعات للتوزيع والنشر . بيروت - لبنان . الطبعة الأولى 2003.
- 3 - الخازن فريد : الأحزاب السياسية في لبنان - حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية . المركز اللبناني للدراسات . بيروت - لبنان . الطبعة الأولى 2002 .
- 4 - العيسوي إبراهيم : التنمية في عالم متغير - دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها . دار الشروق للنشر - بيروت ، لبنان . الطبعة الأولى 2000 .
- 5 - الدستور اللبناني الصادر بتاريخ 23 أيار سنة 1926 مع جميع التعديلات التي تناولته . دار الحلبي الحقوقية للنشر . بيروت - لبنان . الطبعة الأولى 2006 .
- 6 - الدفاق محمد السعيد: التنظيم الدولي . الدار الجامعية للنشر . القاهرة - مصر . الطبعة الأولى 1990 .
- 7 - أمين سمير : الإقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين . الناشر دار الفرابي لبنان - بيروت . الطبعة الأولى 2002
- 8 - بركات ليلي : الفساد - المديرية العامة للثقافة ، دراسة عينية من حالات الفساد المستفحل في الإدارات العامة . دون ذكر دار النشر . بيروت - لبنان . الطبعة الأولى 2011 .
- 9 - بعلبكي أحمد : موضوعات وقضايا خلافية في تنمية الموارد العربية - مقارنة إجتماعية - إقتصادية . الكتاب الأول . دار الفرابي ، بيروت - لبنان . الطبعة الأولى 2007 .
- 10 - بعلبكي أحمد : حول معوقات التنمية في لبنان - مقارنة إجتماعية - ثقافية . الكتاب الثاني . دار الفرابي ، بيروت - لبنان . الطبعة الأولى 2007
- 11 - بوتول غاستون : ظاهرة الحرب . ترجمة إيلي نصار . دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان . الطبعة الأولى ٢٠٠٧
- 12 - حلاوة جمال و صالح علي : مدخل إلى علم التنمية . دار الشروق للنشر والتوزيع . الطبعة الأولى 2009 .
- 13 - حمدان هشام : نظام حفظ الأمن والسلم الدوليين خلال الحرب الباردة - دراسة في القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة . ناس للطباعة والنشر - عرمون لبنان . الطبعة الأولى 2000 .
- 14 - صباغ سمير : الدستور اللبناني من التعديل إلى التبديل . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع . بيروت - لبنان . الطبعة الأولى 2000
- 15 - قرق جورج : الإعمار والمصلحة العامة - في إقتصاد ما - بعد - الحرب وسياسته . دار الجديد . بيروت - لبنان . الطبعة الأولى 1996 .





- 16 - كالهوفن فريتس و تسغفلد ليزابيت :ضوابط تحكم خوض الحرب - مدخل للقانون الدولي الإنساني . ترجمة أحمد عبد العليم . صادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر . الطبعة الأولى . حزيران 2004 .
- 17 - منصور ألبير : الإقلااب على الطائف . دار الجديد . بيروت لبنان . الطبعة الأولى 1993
- 18 - ميغان باستيك : الدمج الجنسي في إصلاح القطاع الأمني بعد إنتهاء الصراع . التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . الطبعة الأولى 2008 .
- 19 - سنناس روجيه : نهوض لبنان - نحو رؤية إقتصادية إجتماعية . دار النهار للنشر بيروت - لبنان . الطبعة الأولى 2007 .
- 20 - يشوعي إيلي : إقتصاد لبنان موقف وتحليل . مكتبة لبنان . بيروت - لبنان . الطبعة الأولى 2002 .
- Baddie Bertrand : un monde sans souveraineté- les états entre ruse et - 21
. responsabilité. Fayard .Paris 2002
- . Bettati Mario : Droit humanitaire. Editions du Seuil . mars 2000 - 22
- . Dekens Oliver : projet de la paix perpétuelle de kant . Bréal 2002 - 23
- Kaplan Seth D.: Fixing fragile states - a new paradigm for - 24
.development. Praeger 2008
- Keating Tom and Knight W.Andy: Building sustainable peace. - 25
.United Nations University press 2004
- Osmont Annik : les villes. la gouvernance. la démocratie locale": - 26
réflexions sur l'expertise.« Démocratie et gouvernance mondiale -
Quelles régulations pour le XXIe siècle ». Editions UNESCO- Karthala.
.2003
- Mac Ginty Roger and Williams Andrew: Conflict and development. - 27
.Routledge . 1 edition. 2009
- Ramcharan B.C.: Preventive diplomacy at the UN. Indiana university - 28
press . 2008
- Slaibi Ghassan: Les actions collectives de résistance civile à la guerre. - 29
.Le Liban aujourd'hui. Cermoc. CNRS. Paris. 1994
- Smith Adam : An Inquiry Into The Nature And Causes Of The - 30
.Wealth Of Nations. The Pennsylvania University. 2005
- Webel Charles and Galtung Johan: Handbook of peace and conflict - 31
.studies. Routledge 2007





تقارير دولية ،

- 32 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP: محاربة تغير المناخ - التضامن الإنساني في عالم منقسم. الأمم المتحدة، نيويورك 2007.
- 33 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الأمم المتحدة - نيويورك، نيسان. 2005
- 34 - برنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP: أوضاع النساء اللبنانيات المتزوجات من غير لبنانيين. إعداد فهيمة شرف الدين تقرير صادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة واللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة. كانون الأول 2009
- 35 - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: في جو من الحرية أفسح / صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع. الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة التاسعة والخمسون Add.2. 23/2005/A/59 آذار 2005.
- 36 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): التنمية وتخفيف حدة النزاعات - رؤية ونهج وإنجازات. الأمم المتحدة - نيويورك 2010.
- 37 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): تعزيز حقوق المرأة في مناطق النزاع - دراسة عينية لمناطق مختارة في المنطقة العربية. إعداد زينة زعيتري. الأمم المتحدة، نيويورك 2007.
- 38 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): تقرير السكان والتنمية - العدد الرابع - الشباب في منطقة الإسكوا - دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية. الأمم المتحدة - نيويورك 2009.
- 39 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): تقرير التنمية البشرية ومؤشرات التنمية البشرية في لبنان. الأمم المتحدة، نيويورك 2009.
- 40 - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: خطة للتنمية. 935/A/48، 6 أيار/ مايو 1994.
- 41 - إعلان الحق في التنمية اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 128/41 المؤرخ في 4 كانون الأول/ديسمبر 1986.
- 42 - الأمم المتحدة - مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا: العلاقة بين السلام والتنمية <http://www.un.org/arabic/africa/osaa/nexus.html>
- 43 - الأمم المتحدة، «محفظة مشاريع مكافحة الألفام 2009»، نيويورك 2009.
- 44 - الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية: دراسة حول نظام النزاهة الوطني - لبنان. صادر عن منظمة الشفافية الدولية بالتعاون مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID). 2009.
- 45 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الفقر والتنمية الاجتماعية في لبنان. http://www.undp.org.lb/WhatWeDo/poverty_ar.cfm
- 46 - United Nations Research Institute for Social development: Gender Equality - Striving For Justice in a Unequal World. UNRISD/UN Publications. New York 2005.
- 47 - United Nations Development Program (UNDP): Poverty. Growth -





and Income Distribution in Lebanon. Country Study published by
.IPC. n.13. International Poverty Centre. 2008
United Nations Development Program (UNDP) : Vulnerability - 48
. Adaptation and Mitigation chapters of Lebanon's Second National
Communication-Climates risks - Vulnerability & Adaptation
Assessment .Final report MOE and UNDP 2007
Executive Board of the United Nations Development Program - 49
New .43/DP/2007.2011-population Fund: UNDP strategic plan. 2008
.York 2007
Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA): - 50
Escwa in brief. United Nations. Beirut - Lebanon 2009
United Nations Economic and Social commission for Asia and the - 51
Pacific: Development Research and Policy Analysis Division . Social
Impact of the Economic Crisis . Regional Meeting on Social Issues
Arising from the East Asia Economic Crisis and Policy Implication for
January 1999 22-the future. Bangkok 21
United Nations Environment Programme UNEP: Lebanon Post- - 52
Conflict Environmental Assessment. First published by the united
nations environment programme UNEP .2007
Geneva Declaration: Global Burden of Armed Violence. Published - 53
.in Switzerland by the Geneva declaration secretariat. Geneva2008
The world Bank For reconstruction and development : World - 54
development report 2001.Conflict . Security . and development..
.Washington . DC.2011
BoutrosBoutros-Ghali. an Agendafor Peace: PreventiveDiplomacy. -55
S/241111. - 277/Peacemaking and Peace-keeping Document A/47
17 June 1992 (New York: Department of Public Information. United
Nations) 1992. <http://www.un.org/Docs/SG/agpeace.html>
UN Security Council . Statement by the president of the security - 56
February 2007. [http:// 21 .3/council](http://21.3/council) . UN document S/PRST/2007
documents.un.org
Worldbank: GlobalFoodandFuelCrisisWillIncreaseMalnourished -57
.by 44 Million . <http://web.worldbank.org>
Terrorism knowledge base. Memorial Institute for the prevention - 58





.of Terrorism (MIPT). <http://www.tkb.org>
United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL): Monitoring – 59
cessation of hostilities and helping ensure humanitarian access to
civilian population. <http://www.un.org/en/peacekeeping>

قرارات دولية ،

60 – القرار 1701 الصادر بالإجماع عن مجلس الأمن في جلسته 5511 المعقودة بتاريخ 11 آب /
أغسطس 2006.

مقالات ودراسات خاصة ،

61 – نقولا طعمة : ملف المفقودين بلبنان جرح نازف . صادر عن العدالة الإنتقالية في العالم العربي .

<http://www.arabtj.org/news>

Kira Kern : “What is the role of military in development ? “ Peace – 62
and collaborative development network. August 10. 2011

<http://www.internationalpeaceandconflict.org/profiles/blogs>

Trois ans après la “ révolution des cèdres“. des jeunes Libanais – 63
2008/02/disent leur déception. LEMOND.FR. 14

64 – مقابلة مع الدكتور إيمانوس الحلبي ، المفتش العام الإداري ورئيس شؤون الموظفين في مجلس الخدمة
المدنية بالوكالة . بتاريخ 2011/8/22

65 – مقابلة مع السيد فضلاًه حسونة ، رئيس جمعية التنمية للإنسان والبيئة DPNA ، بتاريخ
2011/9/14 . وهي جمعية لبنانية علمانية لا حكومية لا تبغى الربح . تأسست سنة 2003 وتعمل

ضمن فريق عمل واسع من مؤسسات المجتمع المدني التي تسعى إلى الإستجابة لإحتياجات المجتمع المحلي ،
على قاعدة التنمية المستدامة . تشكل المساواة والعدالة وحقوق الإنسان وحماية البيئة الأسس التي تبنى
عليها الجمعية شراكاتها وتحالفاتها على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي













بوليت جوزيف حزوري ، باحثة في مجال العلاقات السياسية الدولية . حائزة على شهادة دبلوم الدراسات العليا في مجال العلوم السياسية من الجامعة اللبنانية - المعهد العالي للدكتوراه- في العام 2009، بدرجة جيد جداً مع التنويه والتوصية بالنشر . تعمل على حيازة شهادة الدكتوراه في مجال العلوم السياسية حول دراسة بعنوان «التفاوض الدولي كآلية لحل النزاع - المفاوضات حول أزمة مياه النيل» .



نبذة عن المؤلفة:

عملت في مجال الإعلام في العام 2010، كمعدة ومقدمة لبرنامج خاص في الإذاعة اللبنانية ، تناول مناقشة مجموعة دراسات وقضايا دولية معاصرة ، تحت عنوان: «بين المقاومة والإرهاب»، «التغييرات المناخية كإبرز تحديات القرن الواحد والعشرين»، «التدخل الإنساني والقانون الدولي»، « الإستخدامات السلمية للطاقة النووية» ، «أزمة مياه النيل»، «العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على العالم العربي» ، « الحركات المناهضة للعولمة في القارة الأميركية اللاتينية» ، كشمير والنزاع الهندي- الباكستاني المتوارث ، « تحديات التنمية في العالم العربي» ، «أرمن إيران بين الأقلية والمواطنة» ، «حقوق الأكراد في عراق ما بعد صدام» ، «جنوب أوسيتيا والحرب في القوقاز» ، «الثقافات والهويات بين التداخل والتنافر» .



Mennonite
Central
Committee



Développement et Paix
Development and Peace



PEACE
BUILDING
ACADEMY

www.peacebuildingacademy.org

